



الأساليب التخطيطية كمدخل لتمكين المرأة المعنفة زواجيا

إعداد

د/ مديحة حنفى خلفه زيد

أستاذ مساعد بقسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع،

كلية البنات الإسلامية بأسسوط،

جامعة الأزهر، مصر

الأساليب التخطيطية كمدخل لتمكين المرأة المعنفة زواجيا

مدحت حفني خلف زيد

قسم الخدمة الإجتماعية وتنمية المجتمع، كلية البنات الإسلامية، جامعة الأزهر، أسيوط، مصر.

البريد الإلكتروني: medhathefny.2178@azher.edu.eg

المستخلص:

استهدفت الدراسة تحديد مستوى الأساليب التخطيطية المستخدمة بالمنظمات غير الحكومية كتعبير عن طريق ورؤية استشرافية محدده لما يتم اختياره من أدوات ومدخلا لفهم ما يقدم لتحقيق ذلك من برامج لتمكين المرأة المعنفة زواجيا، وعليه اكدت نتائج الدراسة، ان مستوى الأساليب التخطيطية (الوقائية - العلاجية - الانمائية) المستخدمة في تمكين المرأة المعنفة زواجيا (متوسط)، وان مستوى برامج التمكين (الاجتماعي- السياسي- القانوني- الاقتصادي- التعليمي- الصحي- النفسي) المقدمة للمرأة المعنفة زواجيا (متوسط)، وكذلك علي وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين الاساليب التخطيطية وتمكين المرأة المعنفة زواجيا، والدراسة تنتمي لنمط البحوث الوصفية التحليلية التي اعتمدت على استخدام منهج المسح الاجتماعي بنوعية الشامل والعينة لجمع البيانات من (٧١) عضوا من أعضاء مجالس الادارة والعاملين، و(١٦٩) من النساء المعنفات زواجيا المستفيدات من برامج هذه المنظمات، كما توصلت الدراسة لبعض المؤشرات المستخلصة لتفعيل الأساليب التخطيطية المستخدمة بهذه المنظمات، وبرامج التمكين المقدمة بها للمرأة المعنفة زواجيا، وتدعيم المقترحات، ومواجهة المعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك.

الكلمات المفتاحية: التخطيط، الأساليب التخطيطية، التمكين، المرأة المعنفة زواجيا، المنظمات غير الحكومية.

Planning Methods As an Approach to Empowering Women Subjected To Marital Abuse

Medhat Hefny Khalf Zaid

Department of Social Service and Community Development, Islamic Girls College, Al -Azhar University, Assiut, Egypt.

Email: medhathefny.2178@azher.edu.eg

Abstract:

The study targeted the level of planning methods used in Non Government organizations as an expression through a specific advisory vision of what is chosen from tools and entrance to understand what is provided to achieve this from the programs To empower the battered woman in marriage, and accordingly the results of the study confirmed that the level of planning methods (preventive- therapeutic- developmental) used to empower the battered women (average), and that the level of empowerment programs (social- political- legal-economic- educational- psychological) provided to the exile women (average), as well as on the existence of a statistically associated relationship between planning methods and empowerment Outstanding women, marriage, and an analytical descriptive study, depended on the use of the social survey approach by the quality of the comprehensive and the sample to collect data from (71) members of the boards of directors and workers, and (169) women who are enforced marriage beneficiaries of the programs of these organizations, and the study also reached some indicators to activate the planning methods used in NGOs, and the enabling programs provided to the women who are violence in marriage, and to support the proposals, and to confront the obstacles that prevent this from being achieved.

Keywords: Planning, Planning Methods, Empowerment, Married Woman, Marriage, Non-Government Organizations.

أولاً: مدخل لمشكلة الدراسة:

تعتبر الاسرة المجتمع الإنساني الأول الذي ينشأ فيه الأفراد، والكيان الهام في بناء المجتمع للأعداد والتنشئة ونقل التراث من جيل لآخر، ولا تزال الأسرة تمثل الحصن الأخير من حصون الأمة والذي يمكن أن يحمي مقوماتها وهويتها، لذلك فإن الانتصار للأسرة والإعلاء من شأنها وحمايتها لهو من أوجب الواجبات التي تقع على عاتق الأفراد والجماعات والمؤسسات وذلك للمكانة الكبيرة للأسرة في بناء المجتمع (المعهد العالمي للفكر الاسلامي، ٢٠١٥، ص ١٨)، إلا أنه ومع تطور المجتمع وتعدد الحياة بدت ظاهرة العنف الزوجي تتسارع بمعدلات خطيرة وتهدد كيان الأسرة المصرية (دشاش، ٢٠٠٦، ص ٦)، ولقد أشارت تقارير منظمة الصحة العالمية إلى أن نحو ٧٣٦ مليون امرأة على مستوى العالم يتعرضن للعنف في حياتهم سواء على يد الزوج أو غيره، وأن حوالي ثلث النساء تقريباً بنسبة ٢٧٪ ممن تتراوح أعمارهم من ١٥ وحتى ٤٩ عام ممن سبق لهم الزواج تعرضوا للعنف، كما رصدت نتائج مسح صحة الأسرة المصرية لعام ٢٠٢١م، والمرتبطة بالعنف من الزوج علي السيدة المتزوجة أو السابق لها الزواج في الفئة العمرية من ١٥ حتى ٤٩ عام، أن نسب العنف بلغت ٣١٪ من النساء المتزوجات واللاتي تعرضن لنوع واحد على الأقل من أنواع العنف على يد أزواجهن، ونظراً لأن العنف ضد المرأة بشكل عام والمتزوجة على وجه الخصوص أصبح من القضايا والإشكاليات المؤثرة على استقرار وأمن وسلامة الأسر والمجتمعات، فقد اهتمت العديد من الدراسات السابقة بتناول الظاهرة وابعادها والحلول المختلفة لمواجهتها أو الحد منها، ومنها دراسة المجلس القومي للمرأة عن (العنف ضد النساء في مصر ٢٠٠٩) والتي اكدت علي احتياج النساء المعنفات للوصول الي الخدمات العاجلة أو بيوت

الايواء والحصول علي الدعم النفسي والطبي والمساعدة القانونية واشباع الحاجات الصحية، وتفعيل دور الرائدات الريفيات ونشر المعلومات عن القضايا المرتبطة بالعادات والتقاليد من خلال الندوات والمحاضرات وتوفير خطوط المساعدة الهاتفية والارشاد والاستشارات الأسرية وأدوار المنظمات غيرالحكومية في اعداد الاستراتيجيات الوقائية والدفاعية والعلاجية لتوفير بيئة أمنة للمرأة ورفع مستوى الوعي المجتمعي لضمان حصول المعنفات علي الخدمات ذات الجودة في التوقيت المناسب كاستجابة شاملة للمساعدة في تمكينهن من ممارسة الحقوق وتكثيف الوسائل الوقائية لمواجهة نمط الصورة السلبية ثقافيا تجاه النساء، كما أشارت (Anjali, 2013) في دراستها عن خصائص العنف الممارس ضد المرأة بولاية مومباي الهندية من خلال عينة بوحداث الشرطة للنساء اللاتي تعرضن لانتهاك حقوقهن، الي انتشار العنف طبقا للنوع الاجتماعي والمستوى الاقتصادي بدرجة أكبر من العنف الجسدي، وأن الأزواج أنفسهم هم الأكثر ممارسة للعنف، واقترحت الدراسة تغليظ عقوبات العنف، وإعادة تشكيل البناء الاجتماعي والثقافة الحالية الداعمة للعنف، ونشر التوعية وتبادل المعلومات بين المنظمات المختصة وتطوير الخدمات المقدمة كحقوق للنساء المعنفات، واتفقت معها دراسة (Oyeoku et al., 2013) في أن وسائل الوقاية والتأهيل من العنف الأسري الموجه ضد المرأة في منطقة نوسكا التعليمية بالولايات المتحدة الأمريكية تتمثل في تفعيل الإجراءات القانونية وخاصة دور الشرطة في إثبات الحقوق والحوار المجتمعي، ودور وسائل الإعلام، وتفعيل آليات الحماية من قيادات المجتمع الشعبية وتكثيف مشاركة النساء بمنظمات المجتمع المحلي، ودعم دور مؤسسات الرعاية بالخدمات والندوات والمحاضرات وورش العمل للتوعية وخاصة لسكان المناطق الريفية الذين لا

تصل لهم الخدمات، ايضاً أشارت دراسة (أحمد، ٢٠١٧) إلى أن العنف الممارس ضد المرأة ظاهرة عامة بجميع النساء باختلاف الأعمار والثقافات والظروف الاجتماعية والاقتصادية، وأن الظاهرة تأخذ أشكالاً متعددة أكثرها العنف النفسي ثم الجسدي، وأن الأزواج هم المعتدين في أغلب الحالات وخاصة في الأسرة أو بيت الضحية سواء الزوجي أو الأسري، وأوصت الدراسة بتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمرأة المعنفة، والحد من فقرها وتوفير التعليم والتدريب والمعلومات، ورعاية المعنفات وتمكينهن، وتطوير طرق الإبلاغ عن الشكاوى وأجراء المسوح، ونشر الثقافة القانونية، كما أظهرت دراسة (ميلاد ومصباح، ٢٠١٨) أن العنف ضد المرأة يؤدي للتفكك الأسري وضعف الروابط المجتمعية بين الأسر، وانعدام روح الجماعة داخل الأسر، كما أنه يعد مؤشر لضعف التمسك بالقيم الدينية والاخلاقية.

وتعد المنظمات غير الحكومية بما تقوم به من ادوار بارزة في ميادين التنمية والرعاية الاجتماعية من اهم الجهات الفاعلة بجانب المنظمات الحكومية في تمكين المرأة المعنفة زواجياً كحق من حقوقها في الاختيار واتخاذ القرارات وزيادة قدرتها في الاعتماد على النفس والتأثير الايجابي في محيطها الاجتماعي بالشكل الذي يناسب ظروفها الخاصة وبيئتها المجتمعية، وذلك من خلال ما تقدمه تلك المنظمات من برامج التمكين المتعددة، ولقد أكدت العديد من الدراسات السابقة على أهمية تمكين المرأة وادوار المنظمات غير الحكومية المعنية بتمكين المرأة بشكل عام والمعنفه زواجياً علي وجه الخصوص من اجل اكتساب حقوقها والقيام بأدوارها واشباع احتياجاتها ومواجهة مشكلاتها، وكذلك المعوقات التي تواجهها تلك المنظمات في تحقيق ذلك، حيث اشارت دراسة (Patel&Srivastava, 2006) الي ان تمكين المرأة يمكن أن يتحقق من خلال تنظيم المجتمع

المحلي وتحديد المعوقات المؤثرة في التمكين السلبي مثل البيئة غير الداعمة ونقص الموارد المادية والبشرية المطلوبة للمنظمات، وأن برامج التعليم في المراحل الأولى للفتيات والنساء الذين يعانون من الأمية يسهم في التمكين التعليمي كاستثمار في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن البرامج غير كافية للتمكين لوجود ثلثي عدد النساء من الأميين على الرغم من برامج الحكومة الهندية التي تستهدف ذلك بالمشاركة مع المنظمات غير الحكومية، أيضا أظهرت دراسة (الامير، ٢٠٠٧) أهمية الخدمات المقدمة بالجمعيات الأهلية في عملية تمكين المرأة ودعم مشاركتها في عملية التنمية، إلا أنها غير كافية للوصول للتمكين أو دعم مشاركتها في الأنشطة المجتمعية المختلفة نتيجة عدم الاهتمام بتنظيم أو تحديث البرامج التمكينية المقدمة، ووضف الوعي بالسياق السياسي والاجتماعي لاستراتيجية التمكين في ضوء تطور إعداد الجمعيات الأهلية النسائية وانتشارها ومؤشرات مشاركة المرأة في برامجها، كما اشارت دراسة (حامد، ٢٠١٠) إلي أن المنظمات الحكومية وغير الحكومية تعاني من ضعف نظام المعلومات والتنسيق والتكامل في البرامج المقدمة لتمكين المرأة المعنفة، وأن انتشار العنف يرتبط بالثقافة السائدة بالمجتمع والبيئة الاجتماعية التي تؤدي لممارسات العنف ضد المرأة وتؤدي لآثار سلبية متعددة عليها، أيضا أظهرت دراسة (عرفان، ٢٠١١) أن أهم مؤشرات تمكين المرأة هي المساعدة في تنمية المهارات الحياتية لها، وزيادة مشاركتها في التنظيمات المحلية، وتنمية قدراتها لاكتساب مهارات اجتماعية تمكنها من تحسين ظروفها المعيشية ودمجها في جهود التنمية، كما بينت دراسة (Ellsberg et al., 2014)، أن تمكين المرأة ضد العنف وحمايتها من مظاهر الأذى التي تتعرض لها يتطلب تفعيل القوانين وتطويرها وزيادة برامج الوقاية التي تكون

المرأة نفسها مشاركة فيها، وتوعيتها بمناقشة قضاياها ومشاركتها في القرارات على مستوى الأسرة والمنظمات غير الحكومية، والتوعية المكثفة التي تجمع الرجال والنساء حول العلاقة التعاونية بينهم ونشر التعبئة المحلية، لأن العنف ضد النساء يعد انتهاك لحقوقها ومعوق تنموي، وأن ٣٠٪ من النساء في العالم تعرضن للعنف من الأزواج، وأوصت الدراسة بمواجهة العنف الزوجي وزواج الأطفال، وتغليظ العقوبات لها ولجرائم الاعتداء الجنسي، أيضا أكدت دراسة (اسامه وعلي، ٢٠١٥) علي أن خدمات التمكين النفسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية لها دور في المساعدة في تمكين المرأة المعنفة في الجوانب المختلفة، وأن السيدات يستفدن من الخدمات النفسية وتغلبن على الأمور السيئة المحيطة، ومنهم من طلبن الخدمة القانونية ولم يستفدن منها، وأن خدمات التمكين الاقتصادي أفادت عدد كبير من النساء المعنفات الذين عانين من العنف النفسي والجسدي، وأوصت الدراسة بزيادة عدد الأخصائيات الاجتماعيات وتطوير الخدمات القانونية والاقتصادية والقيام بدراسات مستقبلية للتعريف بخدمات المنظمات المعنية ووحدة الخدمات التي تقدمها.

وتمثل "الأساليب التخطيطية في مهنة الخدمة الاجتماعية" مجموعة متناسقة من المفاهيم والأفكار والتقنيات والمناهج التي تؤثر على التفكير الاستراتيجي وصنع القرارات (Knott, 2006, p.1090)، كما ترتبط الأساليب التخطيطية بأسلوب إدارة العملية التخطيطية نفسها، والتي تعبر عن تنسيق القرارات التخطيطية لضمان إعداد الخطة وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها بكفاءة ويتوقف ذلك على درجة السيطرة علي الموارد والمركزية واللامركزية في القرارات التخطيطية، ودرجة اليقين في تغيرات العملية التخطيطية، ودرجة اكتمال اليات التخطيط (السمالوطي، ٢٠٠٨، ص.

ص ٢٧٧، ٢٧٦)، وتتنوع الأساليب التخطيطية طبقاً للأغراض المستقبلية للمنظمات وانشطتها والاحتياجات التي تشبعها والمعارف النابعة والمتوافقة مع استراتيجيتها والإيديولوجية الفكرية بالمجتمعات التي تخدمها، والهدف المراد تحقيقه من وراء العملية التخطيطية نفسها، ولقد اشارت الى ذلك العديد من الدراسات السابقة، ومنها دراسة (Hawkins & Eklaund, 1900) والتي اظهرت أن الأساليب الفنية التي يجب على المخططين استخدامها تركز على أساليب بحوث تحليل الاحتياجات بالاعتماد على البحوث العرضية والانتشارية والاهتمام باستخدام مهارات إجراء دراسات لتحليل المحتوى للوصول لنتائج إحصائية لتحليلها بالأجهزة المسؤولة عن التخطيط حتى يمكن الاعتماد على ذلك في التنبؤ بالمستقبل بجانب مهارات تحليل السياسات الاجتماعية وتوجهاتها على أداء المنظمات على المدى البعيد، كما أشارت دراسة (محمود، ١٩٩٦) إلى أن المهام والأساليب التخطيطية تشمل ثلاث مجموعات رئيسية هي تحديد الموارد والأهداف والاحتياجات وترتيب الأولويات، وإعداد خطط البرامج والمشروعات، والتنفيذ، والمتابعة والتقييم، وأن اهتمام المخططين باستخدام الأساليب الفنية يدور حول الدراسة باستخدام احصائيات السكان والخدمات بالمناطق التي يعملون بها، والاهتمام بآراء الخبراء والتففيذين، وتصميم المسوح الميدانية، وأن الاعتماد على الخبرات الشخصية في تحديد الأهداف يؤدي للغموض في المعاني وعدم توحيد المفاهيم ويؤثر على الممارسة التخطيطية، وأوصت الدراسة بضرورة استخدام الأخصائيين الاجتماعيين للمهام والأساليب الفنية للعملية التخطيطية كتحديد الاحتياجات وترتيب الأولويات والمتابعة والتقييم وحساب العائد الاقتصادي والاجتماعي، والاهتمام بالخطط البديلة التي لا تلقى اهتمام من المخططين، بينما بينت دراسة (Daniela.El.At. 2006)

أن الأساليب في التخطيط الاستراتيجي تشمل أساليب السيناريو بمعنى التحول من السؤال ماذا يمكن أن يحدث لو حدث كذا، إلى ماذا يمكن أن يحدث لو وماذا وكيف، وأسلوب دلفي لإيجاد نوع من الذكاء الإنساني الجمعي كمنهج يساعد على التوصل إلى صور المستقبل المنشود عن طريق الاتصالات المنظمة غير المباشرة بين مجموعة من الخبراء، وأسلوب العصف الذهني لتوليد الأفكار من الخبراء المشهود لهم بالكفاءة حول موقف معين كنوع من التنبؤ العملي، وأسلوب التحليل المورفولوجي لاستكشاف المستقبل الممكن بطريقة منهجية بعد دراسة جميع العمليات التي تتيح تحليل التنظيم، في حين أشارت دراسة (النجار، ٢٠٠٧) إلى أن الأساليب التخطيطية تحتاج إلى الممارسة التطبيقية في الواقع بالمؤسسات الاجتماعية، وحددت في الرؤية والهدف واقتراح البدائل واستخدام معايير التقييم والاختبار وقواعد البيانات وبناء نظم المعلومات الإدارية والتخطيط قصير ومتوسط وطويل الاجل وإدارة الوقت والقضاء على المضيعات واتخاذ القرارات، ايضاً أظهرت دراسة (حمزاوي، ٢٠٠٩) أن استخدام الأساليب التخطيطية في الخدمة الاجتماعية يسهم في تعزيز الحاجات الإنسانية لمساعدة المنظمات على تأدية وظائفها من خلال تعزيز الحاجات التنظيمية، والتي تتطلب دراسة العائد الاجتماعي للحاجات التنظيمية وكيفية تدبير الموارد البشرية والتنظيمية اللازمة لدعم إشباع الاحتياجات كتعزيز الحاجة للانتساب التنظيمي والانتماء وبذل النشاط والتعبير بحرية واستقلال، وتحقيق الذات والنجاح والاستقرار والضبط والتوجيه، كما بحثت دراسة (شعبان، ٢٠٠٩) الأساليب التخطيطية في علاقتها بمحكات تحديد الأولويات بالمنظمات الاجتماعية، وحددت في مجموعة الأساليب الوقائية كإجراءات مسبقة لمنع المشكلات، ومجموعة الأساليب العلاجية للمساعدة

في حل أو علاج ومواجهة المشكلة، ومجموعة الأساليب التأهيلية والتنمية للمساعدة على الإنتاج بحد أقصى، أيضا حددت دراسة (شلمي، ٢٠١٣) الآليات التخطيطية المستخدمة بالجمعيات الأهلية في آليات تحديد الهيكل الوظيفي، واتخاذ وتقييم القرارات المتصلة بالتمويل داخليًا، وكذلك آليات التنسيق والشراكة المجتمعية خارجيًا بهدف تفعيل الإدارة الرشيدة، واستخدمت الدراسة الآليات بمعنى الأساليب كأسلوب دلفي والتصور والنماذج السببية والتنبؤ الاستنباطي.

ومهنة الخدمة الاجتماعية لها اساليبها الخاصة في التعامل مع الحالات والظواهر المختلفة لأجل حل الأشكاليات الاجتماعية بما فيها الاشكاليات الأسرية، حيث تمثل المهنة مجموعة الجهود والخدمات الإنسانية المختلفة التي يتم تقديمها بطرق علمية ومخططة ومنظمة وهي مرنة في التعامل مع الجوانب والمشكلات والسلوكيات الخاطئة (المسيري، ١٤٣٤هـ، ص ٢٦٣)، كما تسهم في رفع مستوى الخدمات التي تقدمها المنظمات وإنشاء نماذج جديدة كأمثلة يحتذى بها، ونماذج جديدة وفقًا لاحتياجات المواطنين، وكذلك تسهم في زيادة قدرة أعضاء تلك التنظيمات على تحديد الاحتياجات والمشكلات واتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لمواجهة الحاجات والمشكلات من خلال الاعتماد على الأسلوب العلمي (علي، ٢٠٠٣، ص ٢٣٤، ٢٣٣)، ولقد اكدت علي ذلك العديد من الدراسات السابقة، ومنها دراسة (المانع، ٢٠١٣) والتي استهدفت تقدير احتياجات المرأة المعنفة من وجهة نظر المهنيين والخبراء في مهنة الخدمة الاجتماعية، واكدت علي ضرورة الأخذ بنتائج تقدير الاحتياجات، والتي جاءت مرتبة في الاحتياجات النفسية ثم الاجتماعية ثم الاقتصادية ثم الترويحية، وان تبني عليها عملية التخطيط لإشباعها طبقا لأولوياتها،

واستخدام اساليب للتوعية المجتمعية المناسبة بظاهرة ظاهرة العنف الأسري، كما كشفت دراسة (أحمد، ٢٠٢٠) عن أهم الأدوار المهنية للأخصائي الاجتماعي الممارس العام للتعامل مع مشاكل المرأة المعنفة من أجل التخفيف من حدتها ومساعدتها على تحديدها وتعريفها بالخدمات المقدمة لها وعلي ايجاد فرص عمل مناسبة، وتعديل الأفكار السلبية للأزواج، وعقد دورات تدريبية للعاملين بالجمعيات للتعامل مع الحالات، وتعريفهم باحتياجات المرأة المعنفة، وتعديل لوائح المؤسسات واساليبها، وتطويرها، وتوعية المجتمع بأدوات مناسبة لنشر التوعية بالظاهرة وزيادة التعاون مع المؤسسات المعنية، ايضا اكدت دراسة (أبو ترابه، ٢٠٢١) علي دور مهنة الخدمة الإجتماعية الهام في الحد من العنف ضد المرأة من خلال قيام الأخصائيين الاجتماعيين بدراسة وتوثيق وحفظ السجلات واجراء دراسات مفصلة عن الحالات وتقديم الخدمات ومتابعتها لتحقيق اهداف العلاج، وتوفير الاساليب التي تسهم في تغيير النظرة الدونية للمرأة، وانشاء مكاتب للاستشارات الاسرية لحماية المرأة المعنفة، والتوعية المجتمعية بحقوقها باستخدام الادوار المهنية للممارسين، ايضا حددت دراسة (عيد، ٢٠٢١) اهم ادوار المنظم الاجتماعي لتحقيق اهداف مراكز الاستضافة للمرأة المعنفة في العامل المساعد والمدعم والمساند، وانها تتنوع سلوكيا ومعلوماتيا لتمكين المعنفات وبناء الثقة والمطالبة بالحقوق والسعي لاستصدار تشريعات مناسبة، والتواصل مع الجهات المانحة والحقوقية للدفاع عنهم، واستخدام ادوات الاجتماعات وتكوين اللجان والندوات والانترنت للوصول لأهداف، كما توصلت دراسة (عبد العزيز، ٢٠٢٣) الي تصور تخطيطي مقترح لتفعيل العائد الاجتماعي لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة من خلال المراحل المهنية للعملية التخطيطية، وهي وضع

الخطط لدراسة وتحديد البرامج وتوفير الموارد، وتنفيذها بمشاركة المرأة والفئات المستفيدة والخبراء وتوفير الهيكل التنظيمي، والمتابعة والتقييم لعائد البرامج، كما اكدت علي ضرورة توفير المتطلبات الإدارية والتنظيمية والبشرية والمالية والمعلوماتية لتفعيل العائد علي المعنفات وتحقيق أهداف التصور المقترح.

ومن خلال العرض السابق للاهتمامات البحثية يتضح مدي خطورة ظاهرة العنف ضد المرأة بشكل عام وعلي المرأة المعنفة زواجيا بوجه خاص، وكذلك أهمية ادوار المنظمات غير الحكومية الحالية والمستقبلية المتوقعة في مواجهة تلك المشكلة أو الحد من عواقبها الوخيمة علي المرأة والاسرة والمجتمع، ولما كانت مهنة الخدمة الإجتماعية كأحدي المهن الإنسانية الهادفة لتمكين الفئات المعرضة للخطر ومساعدة المنظمات غيرالحكومية المعنية بتوفير البرامج التمكينية لإشباع احتياجات المرأة المعنفة زواجيا ومواجهة مشكلاتها وتنمية قدراتها من خلال طرقها المهنية المتخصصة، ولما كان التخطيط كمدخل Approaches يسعى لتحقيق كلا من الأهداف المزدوجة للمهنة وللمنظمات في أن واحد بالارتكاز على مجموعة من الأساليب Techniques المحددة والقائمة علي التنبؤ بالسيناريوهات المتوقعة ولما يجب أن يكون كاستشراف للمستقبل بل وإمكانية اتخاذ قرارات لتصحيح المسار للتوافق مع المستجدات، وخاصة في الخطط الاستراتيجية وتحديد ما يلزم لذلك من أدوات Tool للوصول لمستوي التمكين المطلوب للمستهدفين في المدي الزمني المحدد لإحداث التغير، ومن ثم فإن مشكلة الدراسة الراهنة قد تحددت في (الأساليب التخطيطية للمنظمات غير الحكومية كمدخل لتمكين المرأة المعنفة زواجيا)، وعليه تتبلور القضية الرئيسية للدراسة الحالية في التساؤلات الآتية:-

الأساليب التخطيطية كمدخل لتمكين المرأة المعنفة زواجياً

- ما الأساليب التخطيطية المستخدمة بالمنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة المعنفة زواجياً.
- ما برامج التمكين المقدمة بالمنظمات غير الحكومية للمرأة المعنفة زواجياً.
- مامعوقات تحقيق الأساليب التخطيطية بالمنظمات غير الحكومية لاهدافها في تمكين المرأة المعنفة زواجياً.
- مامقترحات تحقيق الأساليب التخطيطية بالمنظمات غير الحكومية لاهدافها في تمكين المرأة المعنفة زواجياً.

ثانيًا: أهمية الدراسة:

- ان مواجهة ظاهرة العنف ضد المرأة بشكل عام والمعنفه زواجياً على وجه الخصوص اوالحد من اثارها السلبية علي المجتمع والنظام الأسري، تستدعي تضافر جهود كافة المهن والمنظمات المعنية من اجل الحفاظ على كيان الأسرة كأساس لضمان امن وسلامة المجتمع.
- الدور المحوري لمهنة الخدمة الاجتماعية كإحدى المهن المعنية بمساعدة الأفراد والأسر والجماعات والمنظمات والمجتمعات لتحقيق أعلي مستويات الاداء والتغلب علي ما يعترض تحقيق ذلك من مشكلات، وفي اطار المهنة فان التخطيط الاجتماعي كمنهج علمي يسعى لمساعدة المنظمات المعنية بتمكين المرأة المعنفة زواجياً من اجل صياغة اساليبها التخطيطية بدقة كمرشد وموجه لبرامجها الهادفة للوصول للتمكين والوفاء بابعاده المختلفة باستخدام الأدوات الملائمة.
- ان التمكين كمدخل يدعم امتلاك القدرات البشرية وتوسيع استخدامها للأفراد والجماعات والمجتمعات للوصول والحصول

على الحقوق وهو أيضًا من المداخل الهامة لمهنة الخدمة الاجتماعية لدعم الفئات الأولى بالرعاية.

- ما تمثله المنظمات غير الحكومية كقطاع ثالث مكمل لأدوار المنظمات الحكومية ولكن بشكل أسرع وأكثر استقلالا ومرونة وقربا وانتشارا بكافة مناطق المجتمع في توفير برامج التمكين الملازمة للفئات الاشد احتياجا للدعم والمساندة من النساء المعنفات زواجيا.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

- تحديد مستوى الأساليب التخطيطية (الوقائية - العلاجية - الإنمائية والتأهيلية) المستخدمة بالمنظمات غير الحكومية لتمكين المرأة المعنفة زواجياً.
- تحديد مستوى برامج التمكين (الاجتماعي - السياسي - القانوني - الاقتصادي - التعليمي - الصحي - النفسي) المقدمة بالمنظمات غير الحكومية للمرأة المعنفة زواجياً.
- تحديد العلاقة الارتباطية بين الاساليب التخطيطية بالمنظمات غير الحكومية وتمكين المرأة المعنفة زواجيا.
- تحديد معوقات تحقيق الأساليب التخطيطية بالمنظمات غير الحكومية لاهدافها في تمكين المرأة المعنفة زواجيا.
- تحديد مقترحات تحقيق الأساليب التخطيطية بالمنظمات غير الحكومية لاهدافها في تمكين المرأة المعنفة زواجيا.
- تحديد أهم المؤشرات المستخلصة لتحقيق الاساليب التخطيطية بالمنظمات غير الحكومية لاهدافها في تمكين المرأة المعنفة زواجيا.

رابعاً: فروض الدراسة:

- الفرض الاول:** من المتوقع ان يكون مستوى الأساليب التخطيطية المستخدمة بالمنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة المعنفة زواجياً (منخفض)، وينبثق عن هذا الفرض مجموعة من الفروض الفرعية التالية:-
- من المتوقع ان يكون مستوى الأساليب الوقائية المستخدمة في تمكين المرأة المعنفة زواجياً. (منخفض).
 - من المتوقع ان يكون مستوى الأساليب العلاجية المستخدمة في تمكين المرأة المعنفة زواجياً. (منخفض).
 - من المتوقع ان يكون مستوى الأساليب الإنمائية والتأهيلية المستخدمة في تمكين المرأة المعنفة زواجياً. (منخفض).
- الفرض الثاني:** من المتوقع ان يكون مستوى برامج التمكين المقدمة بالمنظمات غير الحكومية للمرأة المعنفة زواجياً (منخفض)، وينبثق عن هذا الفرض مجموعة من الفروض الفرعية التالية:-
- من المتوقع أن يكون مستوى برامج التمكين الإجتماعي المقدمة للمرأة المعنفة زواجياً. (منخفض).
 - من المتوقع أن يكون مستوى برامج التمكين السياسي المقدمة للمرأة المعنفة زواجياً. (منخفض).
 - من المتوقع أن يكون مستوى برامج التمكين القانوني المقدمة للمرأة المعنفة زواجياً. (منخفض).
 - من المتوقع أن يكون مستوى برامج التمكين الاقتصادي المقدمة للمرأة المعنفة زواجياً. (منخفض).
 - من المتوقع أن يكون مستوى برامج التمكين التعليمي المقدمة للمرأة المعنفة زواجياً. (منخفض).

- من المتوقع أن يكون مستوى برامج التمكين الصحي المقدمة للمرأة
المعنفه زواجيا. (منخفض).

- من المتوقع أن يكون مستوى برامج التمكين النفسي المقدمة للمرأة
المعنفه زواجيا. (منخفض).

الفرض الثالث: من المتوقع وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة
إحصائية بين الأساليب التخطيطية للمنظمات غير الحكومية وتمكين المرأة
المعنفه زواجيا.

خامسًا: مفاهيم الدراسة وأطارها النظري:

١ - الأساليب التخطيطية بالمنظمات غير الحكومية:

تعرف الأساليب بأنها جمع أسلوب وهو في اللغة يعني الطريق أو
الفن من القول أو العمل (معلوف، ١٩٩٣، ص ٣٤٣)، والاسلوب
اصطلاحا يعرف بأنه مجاز مأخوذ من معنى الطريق الممتد أو السطر
من التخيّل، يقال للسطر من التخيّل أسلوب، وكل طريق ممتد فهو أسلوب
ويجمع أساليب (ابن منظور، ١٩٩٧، ص ٣١٤)، كما يعرف بأنه المنهج
المتبع أو الطريق الممتد والمثال والنموذج أو طريقة خاصة للمتكلم في
استخدام اللغة، وتحدد هوية الممارسة في سياق معين (بلعيد، ٢٠٠١،
ص ١٥٦)، أيضًا يشار للأسلوب في التخطيط الاستراتيجي بأنه الطريق
أو الطرق المستخدمة في بناء وإعداد الاستراتيجيات مثل أسلوب تحليل
الأسئلة أو جوانب القوة والضعف، أو مجالات العمل أو الموقف
(السويدان، ٢٠٠٧، ص ٨٧)، كما يعرف بأنه الطريق يقال سلكت أسلوب
فلان في طريقته ومذهبه (مجمع اللغة العربية، ص ٤٤١)، في حين
يعرف التخطيط بأنه النشاط المنظم لتحديد الحاجات والأهداف وتعبئة
الموارد وتحديد الأولويات، ثم وضع برامج ومشروعات الخطة وتنفيذها في
توقيت زمني محدد (Moward, 1990, p.56)، أيضًا يعرف بأنه عملية

تشتمل على اتخاذ قرارات مستقبلية عن طريق تحديد الأهداف الطويلة المدى وكذلك الغايات والموارد المستخدمة واختيار أفضل الأساليب كاستراتيجيات وبرامج لتحقيق الأهداف (Thakur,2003,p.9)، بينما تعرف المنظمات غير الحكومية بأنها كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين لا يقل عددهم عن عشرة أشخاص، أو أشخاص اعتباريين بغرض غير الحصول على الربح (قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، ٢٠٠٤، ص ٤)، كما تعرف بأنها منظمات لا تسعى لتحقيق الربح، وتعمل في مجالات الخدمات الإنسانية، وتهدف إلى تقديم الخدمات لسكان المجتمع لمقابلة احتياجاتهم المعيشية ومساعدتهم كذلك على رفع مستوى معيشتهم (Brilliant,1993,p.246)، ومن خلال ماسبق يمكن تعريف الأساليب التخطيطية بالمنظمات غير الحكومية أجراءيا في هذه الدراسة بأنها:

- مجموعة الوسائل الوقائية لمنع ظهور المشكلات، والعلاجية لحل المشكلات القائمة، والأنمائية والتأهيلية لتنمية وتحسين القدرات الي أقصى حد ممكن.
- يجب ان تحدد وتصاغ وتستخدم بشكل علمي دقيق في بنائها واعدادها وتطبيقها.
- تركز على الحاضر وتهتم باستشراف المستقبل من اجل انجاز الأهداف الاستراتيجية.
- يجب اتباعها لتحديد حجم التغير المطلوب في الانساق المستهدفة كنتائج نهائية.
- تنعكس على الادوات أو البرامج المقدمة لتمكين المرأة المعنفة زواجيا كأنشطة معتمدة على بعضها البعض بما يخدم تحقيق استراتيجياتها ويجعلها ملائمة لكافة إجراءاتها.

- تستخدم الموارد المتاحة أو التي يمكن ايجادها في الفترات الزمنية المحددة الاستخدام الأمثل لتحقيق الاهداف المنشودة للمنظمات غيرالحكومية المعنية بتمكين المرأة المعنفة زواجيا.
- وبالتالي فان توافق الأساليب التخطيطية المتبعة بالمنظمات غير الحكومية مع الأهداف المطلوب تحقيقها على المدى الزمني القريب أو البعيد، يساعد على اختيار الادوات وبرامج العمل المناسبة لتطبيق هذه الاساليب على أرض الواقع، وتنشط المنظمات غير الحكومية في العديد من المجالات التي تستهدف تمكين الفئات المعرضة للخطر والمناطق ذات الأولوية في الرعاية، ومن أهمها ما يلي:
- مساعدة ورعاية الأسر والأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر.
- رعاية الفئات المهمشة من النساء والأرامل.
- رعاية الأطفال والأيتام والأسر المفككة وأطفال الشوارع.
- العناية بقضايا عمالة الأطفال والأطفال مجهولي النسب والمساء إليهم.
- الرعاية الصحية لتأمين علاج الفقراء والمعوزين.
- تأهيل وتدريب وتعليم وتشغيل مختلف فئات الإعاقة وتقديم الرعاية الصحية والاجتماعية لهم.
- تأمين تعليم الأطفال بشكل عام، ومحو الأمية بشكل خاص للكبار.
- تنمية المجتمعات المحلية الأقل حظًا لتحسين وتطوير البنية التحتية في المجتمعات الفقيرة وتوفير الخدمات الأساسية لها.
- تقديم خدمات الإغاثة للمناطق المنكوبة (بركات، ٢٠٠٥، ص.ص ٢٥، ٢٤)، "وعلي الرغم من مجالات النشاط المتعددة والادوار التنموية للمنظمات غير الحكومية، إلا انها تعاني من العديد من المشكلات المادية والبشرية والتمويلية والتخطيطية المرتبطة ببنائها

الداخلي أو بعلاقاتها التأثيرية والمتبادلة مع بيئتها الخارجية، تلك المشكلات وغيرها اكدت عليها الاهتمامات البحثية السابق عرضها في المحور الخاص بمشكلة الدراسة، والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر علي اساليبها التخطيطية وبرامجها الهادفة لتمكين المرأة المعنفة زواجياً والوصول لذلك بالمستويات المطلوبة"، والتخطيط كمنهج علمي تستخدمه الإدارة المسؤولة من أجل مساعدتها علي الربط بين الأهداف المطلوب تحقيقها وبين خطوات رشيدة يتعين اتخاذها لبلوغ هذه الأهداف والتي تشتمل على :-

- تحديد الأهداف التي تسعى الدولة "أو المنظمة المسؤولة للوصول إليها في ضوء المعرفة بالواقع والتنبؤ بالتطور المحتمل خلال فترة زمنية معينة.

- تحديد الأساليب والخطوات الواجب اتخاذها لتنفيذ هذه الأهداف المخطط لها والوقوف على أسباب هذا التباين بينها (السكري وعرفان، ٢٠٠٦، ص ٢٥٣)، ومن ثم فإن تحديد الاساليب التي يجب اتباعها وصولاً إلى الأهداف التي يقع عليها الاختيار وتحديد الأدوات والخطوات الواجب اتخاذها لتنفيذ هذه الأساليب، يعد من متطلبات التخطيط للربط بين الأهداف المطلوبة وبين الخطوات التي يجب اتخاذها (السكري وعرفان، ٢٠٠٦، ص ٢٥٣)، ومن اهم الدعائم التي تساعد على نجاح عملية تخطيط برامج الخدمات الاجتماعية بالمنظمات المعنية بتمكين المرأة المعنفة زواجياً ما يأتي:-

- امتلاك القوة السياسية الضرورية لإصدار القرارات السياسية والإدارية لوضع أهداف الخطة موضع التنفيذ.

- توافر المتطلبات الفنية للتخطيط الفعال وأهمها قاعدة سليمة وكافية للبيانات التي تتطلبها عملية إعداد الخطة ومتابعتها.
- وجود جهاز فني على مستوى من الكفاءة وهوما يتطلب كوادر مؤهلة للعمل التخطيطي.
- أساليب ملائمة للتخطيط والمتابعة.
- إمكانيات مادية وتنظيم مؤسسي مناسب (حماده، ١٩٩٨، ص ٧٤)، "وقد يتداخل مفهوم الأساليب مع الأدوات كتعبير عما يستخدم من قبل المخطط بصورة أكثر دقة، فالأداة تشير الى الاله الصغيرة، اما الأسلوب فيشير للطريق، وبالتالي فان هذه الأساليب أو ما تسمى بالأساليب التخطيطية على الرغم من الاتفاق علي أنها تعبر عن تصور مصاغ علميا يجب إتباعها للوصول للأهداف، إلا أن الآراء والتصنيفات تباينت حول محتواها ومدى اعتماد المنظمات عليها كموجه لأدواتها لتلبية الاحتياجات المختلفة لعملائها"، وقد اهتم بعض الباحثين باعتبار الأساليب التخطيطية تعبر عن مراحل حل المشكلات وهي التي ترى أن التخطيط عملية إجرائية يتكون من ثلاث مراحل متلازمة هي مرحلة إعداد الخطة وإقرارها ومرحلة التنفيذ للخطة ومرحلة متابعة وتقييم الخطة (غنيم، ٢٠٠٨، ص ٦١)، بينما يرى آخرون تطابقها مع إجراءات العملية التخطيطية كتعبير عن هذه الأساليب التخطيطية وهي تشتمل على:
- تحديد الهدف أو الأهداف المطلوب تحقيقها.
- بناء الجهاز التخطيطي الذي يتولى مسؤولية وضع خطة تحقيق هذه الأهداف وتحويلها إلى واقع ملموس في صورة برامج ومشروعات.

- ترتيب الأهداف وفق محكات ومعايير موضوعية محددة وحسب أهميتها في الأولويات.
- وضع خطة العمل التي تتضمن برامج ومشروعات خدمية أو إنتاجية وتحديد أسلوب وطريقة وخطوات التنفيذ والقائمين بالتنفيذ ومستويات التنفيذ والمراحل الزمنية للتنفيذ.
- تنفيذ الخطة في المدى الزمني المحدد لها.
- متابعة تنفيذ خطة العمل.
- تقييم برامج ومشروعات الخطة وقياس العائد الاجتماعي والاقتصادي لكل برنامج ومشروع (السروجي، ٢٠٠٨، ص ١٢)، في حين تري وجهة نظر اخري أن هذه الأساليب تتطابق مع ما تنتهجه الخدمة الاجتماعية لتحقيق أهدافها في التعامل مع الانساق المختلفة، "وهو ما يتفق أيضا مع توجه الدراسة الحالية في تحديدها للأساليب التخطيطية الوقائية والعلاجية والانمائية والتأهيلية، كنوع من التفكير من اجل انجاز الأهداف المحدده بأدوات تطبق واقعيا تعبر عنها برامج التمكين المقدمة للمرأة المعنفة زواجياً"، وهي تتمثل فيما يلي: -
- الاساليب الوقائية: وعن طريقها يمكن تلافي المشكلات التي تؤثر سلباً في إحداث خلل في التوازن البيئي كمحور هام في التنمية المتواصلة، بدعم إيجاد استمرارية التوازن البيئي والعلاقة بين التنمية والبيئة، ومنه التفاعل السلبي بين الإنسان والبيئة كمتغير حيوي في التنمية والموارد والطاقات المجتمعية والوسط الذي يحدث فيه التفاعل بالدرجة التي لا يظهر معها خلل أو اضطراب في التوازن أو خروج عن المدى المسموح به.

- الأساليب العلاجية: وتستخدم عند وجود المشكلة أو الخلل في التوازن البيئي بالفعل وهدف الخدمة الاجتماعية في ذلك استعادة التوازن البيئي مرة أخرى بعد مواجهة المشكلة بما يساهم في تعديل التحول وتصحيح التفاعل والخلل بالقضاء على الأسباب.

- الأساليب الإنمائية والتأهيلية: حيث تركز الخدمة الاجتماعية جهودها على اكتشاف وتنمية القدرات للعملاء ومحاولتهم الاعتماد على الذات والهدف من ذلك الحفاظ على قيمة الإنسان كجوهر عملية التنمية ومساعدته على الإنتاج بأقصى حد ممكن كمحرك أساسي وموجه لعملية التنمية بالمجتمع، إضافة إلى تدعيم القيم التنموية والمشاركة الشعبية وتخطيط البرامج والمشروعات التنموية وتدعيم كفاءة وفعالية المنظمات الحكومية والأهلية التي تقدم خدمات لرعاية هذا الإنسان وإدارتها، كما ان الأساليب التأهيلية هدف لزيادة القدرة الذاتية وتنميتها لدى الإنسان كمتغير حيوي في التنمية المتواصلة لتمكينه من الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من جمع قدراته وتوظيفها بما يحقق أهدافه (خزام، ٢٠١٢، ص ٩٦)، كما يمكن للدراسة الحالية الاستفادة من طرح نظري آخر في صياغة محتوى بعض الأساليب التخطيطية وذلك اعتمادا على التقسيم التالي:

- أسلوب صنع القرار على أسس علمية رشيدة: والأسلوب العلمي الرشيد في صنع القرار يتطلب تحديد كامل وجيد للأهداف مرتبة طبقاً لأولوياتها وتحديد كل البدائل الممكنة لتحقيق الأهداف والتكاليف المرتبطة بكل بديل والقرار عندئذ يتخذ من خلال البدائل الأقل تكلفة وفي نفس الوقت يحقق الأهداف الموضوعية.

- الأسلوب العلمي الشامل: ويفترض توافر بيانات صادقة كاملة عن كل البدائل المتاحة التي يمكن تنفيذها كما يفترض أيضاً تواجد درجة عالية من الاتفاق بين المنفذين على الأهداف المراد تحقيقها

- أسلوب الدراسة التحليلية والتعرف على جوانب المشكلة أو الأسلوب القائم على الاختيار الواعي الدقيق بين الحلول والبدائل.

- أسلوب التخطيط التراكمي المتدرج لضمان الاختيار من بين عدد محدود من البدائل التي تختلف بدرجات بسيطة عن السياسات القائمة.

- أسلوب التركيز على الجانب الاجتماعي الإنساني، حيث تركز على عملية التخطيط ذاتها أكثر من التركيز على المشكلة، وهذا الأسلوب يعتبر التخطيط عملية اجتماعية ولا يهتم كثيراً بأنشطة الخطة كاهتمامه بالتوجه الفعال للتنفيذ حيث أن الأهداف والوسائل تتعدد باستمرار (السكري، ٢٠٠٠، ص. ٥١، ٥٢-٦٦، ٦٧)، وبالتالي فإن المهام والأساليب التخطيطية المتعددة "مهما اختلفت أنواعها" فإنه يمكن استخدامها لتسهم في تحديد الاحتياجات وترتيب الأولويات واتخاذ القرارات وحساب التكاليف المالية للمشروعات والعائد المتوقع وأساليب التقويم والمتابعة، وقياس الاحتياجات واستخدام التصورات العلمية في عملية المتابعة والتقويم (عويس، ١٩٩٦، ص ٢٢٨، ٢٣٠).

٢- تمكين المرأة المعنفة زواجياً:

يعرف التمكين بأنه التحكم في العلاقات الاجتماعية والإنتاجية التي من خلالها تساهم المرأة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً في رفاهية أسرتها وتقدم مجتمعه (حلمي، ٢٠٠٣، ص ١٦١)، كما يعرف بأنه استخدام

السياسات العامة والإجراءات التي تهدف إلى دعم مشاركة النساء سواء في الحياة السياسية أو الاقتصادية. أو غيرها وصولاً إلى مشاركتهن في صنع القرارات التي تؤثر على جودة حياتهم في مختلف مؤسسات المجتمع (صالح، ٢٠٠٢، ص ١٦٨)، بينما يعرف العنف بأنه الإكراه المادي الواقع على شخص آخر لإجباره على سلوك أو التزام ما، وبعبارة أخرى هو سوء استعمال القوة، ويقصد به جملة الأذى والضرر الواقع على السلامة الجسدية للشخص (فتحي، ٢٠٠٩، ص ٥٨)، كما يعرف بأنه الاعتداء البدني أو النفسي الواقع على الأشخاص، والذي يحدث تأثيراً أو ضرراً مادياً أو معنوياً مخالفاً للقانون ويعاقب عليه القانون لأن فيه مساس بالأفراد والممتلكات، فهو بذلك خرق للقانون المسيطر اجتماعياً ويعد إخلالاً بالنظام وكسر للمنظومة القانونية (حسن، ٢٠١٠، ص ١٩)، ومن ثم يعرف العنف الزوجي ضد المرأة بأنه سلوك أو فعل موجه نحو المرأة يعتمد على الشدة والقوة والإكراه، وهو ناتج عن علاقة غير متكافئة بين المرأة والرجل أو الزوج والزوجة، وأيضاً بين أفراد الأسرة، ويتخذ العنف هنا عدة أشكال منها النفسية والجسدية التي تلحق الضرر بها وعلى مستويات مختلفة (فرحات، ٢٠٠٥، ص ٩٧)، كما يعرف بأنه سلوك يتسم بالعدوانية التي تصدر من الزوج نحو زوجته بهدف الهيمنة واخضاعها في إطار عملية غير متكافئة اقتصادياً وبدنياً ونفسياً، مما يتسبب في إحداث أضرار جسيمة كالضرب والدفع أو نفسية كالإهانة والسب والتقليل من الشأن (كرادشه، ٢٠٠٩، ص ٤٥)، ومن خلال ماسبق يمكن تعريف تمكين المرأة المعنفة زواجياً اجرائياً في هذه الدراسة بأنه:

- مجموعة متكاملة من المفاهيم والمبادئ والموجهات والقرارات والآليات.

- يعكس بطريقة مباشرة وغير مباشرة الاساليب التخطيطية المستخدمة بالمنظمات غير الحكومية كتصور ورؤية للتغير المستهدف.

- يترجم لبرامج واقعية في المجال (الاجتماعي والسياسي والقانوني والاقتصادي والتعليمي والصحي والنفسي).

- يستهدف أشباع احتياجات ومواجهة مشكلات وبناء وتنمية قدرات المرأة التي تعرضت لنوع واحد أو أكثر من انواع العنف الزوجي لكي تعتمد على نفسها وتحصل على حقوقها وتشارك بفاعلية في شئون اسرتها ومجتمعها وتتخذ القرارات المعبرة عنها والمؤثرة في نوعية حياتها.

وبرامج التمكين للمرأة المعنفة يمكن أن تسهم في منحها القوة وتوفر لها الدعم والمساندة وبرامج الرعاية اللازمة لتخطي الأزمات التي تعاني منها وتعزز حصولها على الخدمات والموارد التي تنمي قدراتها، ومهاراتها في التغلب على مشكلاتها، والعنف ضد المرأة ما هو الا تعبير عن ممارسة القوة ونقص ممارسة حقوق الإنسان كتعبير أكثر شمولاً ينتج عن مجموعة من الأسباب والظروف التي تؤدي إلى الاضرار المادي والمعنوي بالمرأة المعنفة كالعنف البدني، والنفسي، والاقتصادي، واللفظي، والاجتماعي والجنسي، كما تتعدد الأسباب المؤدية اليه مثل الضغوط والانفعالات، والبطالة وانخفاض الدخل، وعدم الاستقرار الاقتصادي وما يترتب عليه من الشعور بالحرمان وعدم إشباع الحاجات النفسية والبيولوجية، والغيرة الشديدة بين الزوجين، والصراعات الزوجية (عبدالعظيم، ٢٠٠٩، ص.ص ٨٧-٨٩)، والتمكين في الخدمة الاجتماعية كأحدي المهن التي تستهدف رفاهية الإنسان وتمتعته بحقوقه

يعتمد على مجموعة من المبادئ والافتراضات هي كالتالي (Milly & Dubois, 2011, p.22):-

- انه عملية تضامنية بين نسق العمل والممارس المهني وهما يعملان معًا كمشاركين.
- عملية تجعل العملاء يدركون أنهم قادرين على التغير الفعال.
- يؤكد على الكفاءة سواء المكتسبة أو التي يتم صقلها من خلال خبرات الحياة أو خدمات المؤسسات المعنية.
- يرى أن العملاء لديهم الكفاءة والقدرة إذا ما تم تزويدهم بالموارد والفرص.
- يستوجب مشاركة الناس بها وأن الأهداف والوسائل والنتائج يجب تحديدها ذاتيًا.
- يعتبر ان مستوى الإدراك قضية أساسية به، فالمعرفة هي التي تحرك العمل من أجل التغيير.
- يدور حول الوصول إلى الموارد والقدرة على استخدامها بأسلوب فعال.
- يتحقق من خلال بناءات متوازنة من النمو الشخصي والاجتماعي والاقتصادي، ويستهدف التمكين بالتالي نسق العملاء لمساعدتهم على تحقيق الأهداف التالية:-
- رؤية أنفسهم كعوامل أساسية وأسباب حقيقية لإيجاد الحلول المناسبة لمشكلاتهم والطرق لإشباع حاجاتهم.
- إكسابهم المعرفة والمهارة والخبرة لتمكنهم من أداء هذا الدور بفاعلية أكثر.
- إحداث التغير الاجتماعي ليصبح العملاء أقوياء لمواجهة المعوقات التي تواجههم.

- مساعدة العملاء على امتلاك القوة لاتخاذ القرار والعمل عبر مراحل حياتهم.
- مساعدة العملاء على التكيف مع التجارب والأحداث الجديدة.
- مساعدة العملاء على تحقيق الكفاءة.
- تقوية علاقات العملاء بالآخرين.
- سيطرة الأفراد والأسر والجماعات على ظروفهم واستعادة قوتهم التي ضعفت (حبيب، ٢٠٠٩، ص ص ٣٤٤-٣٤٥)
- الشعور بالقيمة الذاتية .
- توفير الحقوق في الاختيار.
- الحصول على الحق في التحكم وامتلاك القوة علي الحياة داخل الأسرة وفي المجتمع.
- الحصول على الفرص المتساوية والموارد اللازمة.
- القدرة على التحكم في التغيير الاجتماعي لحياتها والتأثير في التغيير الاجتماعي في ظل نظام يتسم بالعدالة (Mishra, 2016, p.242) ، كما يحتوي التمكين علي عدة أبعاد شاملة ومتداخلة في أحيان كثيرة نظرا لتنوع الأهداف التمكينية، ومن أهم هذه الابعاد ما يلي:
- البعد المعرفي: ويسعى الي فهم طبيعة العوامل والظروف المسببة لتبعية النساء سواء على مستوى الماكرو والمايكرو في الحياة، ويركز هذا البعد على إمكانية المراجعة النقدية لخبرات النساء لملاحظة وتحديد أنماط السلوك المؤدية للاعتماد، لذلك ينادي البعد المعرفي بمعرفة وفهم الحاجة لصنع الخيارات التي ربما تتعارض مع التوقعات الثقافية والاجتماعية، ويعد فهم ومعرفة الحقوق القانونية للنساء بؤرة اهتمامه وتركيزه.

- البعد النفسي: ويعتبر النساء يستطعن العمل على تحسين واقعهن الفردي والمجتمعي الذي يعشن فيه ومن ثم فهو يهتم بالمشاعر ومدى اعتقاد النساء بإمكانية أحداث تغيير في مجريات حياتهن بأنفسهن وعلى السماح باتخاذ كافة القرارات التي تؤثر عليهن، وهذا البعد يتضمن تغيير الوضع ونقد ذلك النظام.
- البعد الاقتصادي: ويتضمن مشاركة النساء في الأنشطة المولدة للدخل والتي من خلالها يستطعن أن يحصلن على دخول مستقلة، ويدعوا لضرورة حصولهم على المصادر الإنتاجية والتحكم بها، كما يشير الي أنه بالرغم من الاستقلال المادي والاقتصادي للنساء إلا أنهن يعانين في سبيل ذلك من المزيد من الأعباء بجانب الأعباء الأخرى ومن الضروري تقديم الدعم وتذليل العقبات كنفق الخبرات الإدارية والمهارات والمعلومات.
- البعد السياسي: وينطلق من فكرة إمكانات النساء في التحليل والتنظيم والحراك نحو التغيير الاجتماعي، ويعد العمل الجمعي عنصراً هاماً في التغيير الاجتماعي والسياسي لأن مشاركة النساء للفعل الجمعي سوف يزيد من وعي المثقفين من الرجال وبقية النساء (حلمي، ٢٠٠٦، ص ٦).
- البعد الصحي: ويسعي لمساعدة المرأة في الحصول على الخدمات الصحية التي تتفق مع ظروفها كامرأة وظروفها الأسرية كربة منزل أو عاملة، وذلك من خلال حصولها على التأمين الصحي وتمكينها من رعاية صحة أسرتها عن طريق خدمات التأمين الصحي والحصول على الوقت الكافي لرعاية أطفالها.
- البعد الاجتماعي: ويسعي لتهيئة المرأة للمعرفة والمهارات والقدرات التي تساهم في تعليمها بشكل كبير ومن ثم تتحقق مشاركتها

بشكل إيجابي في المجتمع مع الأخذ في الاعتبار أهمية تغيير العادات والتقاليد والنظرة الاجتماعية الخاطئة لها والقضاء على مظاهر التمييز ضدها.

- البعد الوظيفي: ويتضمن العمل على كون النساء يستطعن الفعل على المستوى الوظيفي وتحسين واقعهن، ومن ثم فهو يهتم بتحسين وضع المرأة في العمل وإيجاد فرص المساواة مع الرجل في الحصول على الوظائف وتقلد المناصب في الإدارة العليا (احمد، ٢٠٠٤، ص ص ٥٥، ٥٦).

سادساً: الموجّهات النظرية للدراسة

١- النظرية البنائية الوظيفية: يؤكد انصار الاتجاه الوظيفي ان العنف يعتبر نتاجاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تتمثل في الاوضاع الاسرية وظروف العمل وضغوطه، وحالات البطالة باشكالها المختلفة، والخلافات الأسرية والتفكك الأسري والفقر وانخفاض دخل الاسرة مع كثرة عدد افرادها، مما يستتبعه تغذية غير مناسبة وسكن غير ملائم وتعليم ورعاية صحية غير كافية ومستوي اجتماعي متدني وجميعها تتكاتف فيما بينها وتمثل ضغوطاً بيئية اقتصادية واجتماعية علي الالباء وتدفعهم لممارسة عدوانيتهم تجاه زوجاتهم وأبنائهم (حلمي، ١٩٩٩، ص ٢٧)، ومن ثم فإن فكرة التوازن في المجتمع الإنساني هي الحل أو زيادة التكامل الاجتماعي حتي تنخفض مستويات العنف ويتحقق الاتزان بارتباط الافراد بالجماعات الاولى لإشباع احتياجاتهم (Scott&Jones, 2002. p19)، وعليه يرجع اصحاب هذه النظرية العنف الاسري للخلل الوظيفي في النظام الاسري،

فالأُسرة ككيان له بناؤه وعلاقاته المتبادلة وحدوده التي تحفظ له التوازن، والذي قد يصيبه الخلل نتيجة اضطراب العلاقات أو الحدود، وهو ما يوشح لوجود خلل ما في الأجهزة المكونة للنظام، وإن أي تغيير في القواعد والقوانين وطبيعة المسؤوليات التي تعمل علي التوازن فمن المتوقع أن تظهر العلاقات السلبية والمشكلات، ويمكن الاستفادة من معطيات هذه النظرية في الدراسة الحالية في فهم كيفية عمل المجتمع الأكبر، وطبيعة العلاقات المتشابكة بين الأسر والنظم الاجتماعية وبينها وبين أفرادها، وأسباب مشكلاتها والخلل في أدوارها، وكذلك فهم النظم الاجتماعية المؤثرة في تمكينها من أجل تحقيق التوازن وحل المشكلات وما يجب أن توفره من برامج التمكين لتحقيق ذلك.

٢- مدخل التمكين: أن التمكين كمدخل للتدخل من أجل المساعدة

علي الإنجاز يعني بتفعيل أدوار المرأة لتحسين أحوالها وتنمية قدراتها والمطالبة بحقوقها وإشباع احتياجاتها حتي تكون أكثر قدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات، فالمشاركة والتمكين وجهان لعملة واحدة يشيران لكل ما من شأنه أن يطور مشاركة المرأة وينمي قدراتها ووعيها ومعرفتها، ويحقق ذاتها علي مختلف الأصعدة، ويتيح لها كافة القدرات والامكانيات التي تجعلها قادرة علي السيطرة علي ظروفها والإسهام الواعي في بناء المجتمع (عبدالجواد، ٢٠٠٩، ص٣)، ومدخل التمكين يتفق مع مدخل العدالة، إلا أن لكل منهما أدوات وأوسائل مختلفة، فمدخل العدالة يهدف لإحداث تغييرات في القوانين والأنظمة، بينما مدخل التمكين يهدف لتوفير الأسس التي تدعم إيجاد طرق أمنة للوصول لإشباع

الاحتياجات الاستراتيجية (Moser, 2014, pp. 14-15)، وهو يعتمد علي مجموعة متكاملة من الاستراتيجيات والتكتيكات والآليات المعززة لتحقيق اهدافه، ويمكن الاستفادة من معطيات هذا المدخل في الدراسة الحالية في تحديد محتوى اساليب التخطيط المستخدمة، وبرامج التمكين المقدمة لتلبية احتياجات المعنفات زواجيا.

٣- **اسلوب دلفي:** وهو أحد اشهر الاساليب الاستشرافية للمستقبل لرسم السياسات وتقديم البدائل المستقبلية، ويعد اليوم كمنهج للوصول إلى مستوى الاتفاق والاجماع بين مجموعة الخبراء والمتخصصين في مجال ما من المجالات وحول قضية ما من القضايا (الساعدي، ٢٠١٨، ص.ص ١١٧-١١٩)، ومن أهم خطواته اكتشاف المشكلة وتحديد لها، والمساهمة من جانب الخبراء بالمعلومات التي يرونها ذات صلة بها عن طريق عدة اشكال هي الصور الاستقرائية وتمثل أسئلة تطرح عن الموضوع ويترك لهم الحرية للدلاء بتصورهم نحوه، والصورة الاستنتاجية حيث يقدمون معلومات وبيانات عن الموضوع، ثم الوصول الى فهم كيف تنظر هذه المجموعة الي القضية المراد حلها، ثم استلام الاجابات وتحليلها واعلام الخبراء بنتائجها، وأخيرا تغذية الآراء المتراكمة وتقديم المعلومات التي تم جمعها وتحليلها احصائيا (Taojin, 2003, p.21)، ويمكن الاستفادة من هذا الاسلوب في الدراسة الراهنة بعد تحديد آراء المسؤولين والعاملين بالمنظمات غير الحكومية للأساليب التخطيطية الحالية واستيفائها لإمكانية تطويرها بالاستعانة بالخبراء والمتخصصين لاختيار الأساليب

المثلي في ضوء معايير التكلفة والوضوح والدقة والرجوع للبحوث العلمية ذات الصلة، طبقاً لمجالات عمل تلك المنظمات وحدود الفترات الزمنية والموارد المتاحة أو التي يمكن أيجادها لتحقيق اهدافها المنشودة في تمكين المرأة المعنفة زواجياً.

سابعاً: الإجراءات المنهجية للدراسة

١- نوع الدراسة: تنتمي هذه الدراسة وفقاً لأهدافها لنمط الدراسات الوصفية التحليلية لاهتمامها بوصف الأساليب التخطيطية المستخدمة بالمنظمات غير الحكومية وتحليلها كنوع من الأفكار والرؤى الاستشرافية للمستقبل، وكذلك برامج التمكين المقدمة بها للمرأة المعنفة زواجياً كانعكاس لتلك الأساليب.

٢- المنهج المستخدم: اعتمدت الدراسة الحالية على استخدام منهج المسح الاجتماعي بنوعية الشامل للمسؤولين بالمنظمات غير الحكومية المعنية بمناهضة العنف وتمكين المرأة المعنفة زواجياً، والمسح بالعينة للنساء المعنفات زواجياً المستفيدات من برامج التمكين المقدمة بهذه المنظمات، وذلك لأسباب منهجية أهمها الاستفادة في الحصول على بيانات كمية دقيقة لفهم الواقع الأمبريقي لاختبار فروض الدراسة.

٣- أدوات الدراسة: تمثلت أدوات جمع البيانات فيما يأتي:-

أ- استمارة استبيان حول (الأساليب التخطيطية وتمكين المرأة المعنفة زواجياً) مطبق على أعضاء مجالس الإدارة والعاملين بالمنظمات غير الحكومية، وذلك بعد الرجوع للتراث النظري للدراسة والدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيرات الدراسة لتحديد الأبعاد والعبارات المرتبطة بها، والتي اشتملت على البعد الأول (البيانات الأولية)، والبعد الثاني (لأساليب التخطيطية) (الوقائية، والعلاجية، والانمائية والتأهيلية

الأساليب التخطيطية كمدخل لتمكين المرأة المعنفة زواجياً

المستخدمة في تمكين المرأة المعنفة زواجياً)، والبعدين الرابع والخامس (المعوقات ومقترحات تحقيق الأساليب التخطيطية لأهدافها في تمكين المرأة المعنفة زواجياً)، ولإجراء الصدق الظاهري قام الباحث بعرض الأداة على السادة الخبراء ذوي الارتباط بالعمليات والاساليب التخطيطية لبرامج تمكين المرأة المعنفة بمحافضة اسيوط، وكذلك السادة المحكمين لإبداء الرأي في مدى صلاحية الأداة من حيث الارتباط بالأبعاد والسلامة اللغوية وصياغة العبارات، وفي ضوء نسبة اتفاق لا تقل عن (٨٠٪) لإجمالي آرائهم تم صياغة الأداة في صورتها النهائية في عدد (١٠٠) عبارة بالإضافة للبيانات الأولية، ولحساب ثبات الأداة تم استخدام طريقة الاختبار وإعادة الاختبار. وذلك بالتطبيق على عينة قوامها (١٠) مفردات من خارج مجتمع البحث بنفس شروط مجتمع البحث، ثم أعيد التطبيق عليهم مرة أخرى بفواصل زمني قدره (١٤) يوماً، ثم تم حساب ثبات الأداة باستخدام معامل (الفا. كرونباخ) لقيم الثبات التقديرية، والتي يوضحها الجدول التالي رقم (١)، لثبات الاداة.

م	الأبعاد	عدد العبارات	قيمة معامل الفا. كرونباخ
١	الأساليب التخطيطية المستخدمة لتمكين المرأة المعنفة زواجياً	٦٠	٠,٨٣
٢	معوقات تحقيق الأساليب التخطيطية لأهدافها في تمكين المرأة المعنفة زواجياً	٢٠	٠,٩١
٣	مقترحات تحقيق الأساليب التخطيطية لأهدافها في تمكين المرأة المعنفة زواجياً	٢٠	٠,٨٧
	الاستبيان ككل	١٠٠	٠,٨٧

يوضح الجدول السابق رقم (١) أن معامل الثبات (٠,٨٧)، وهو معامل مرتفع للبات الإحصائي للأداة ككل ولكل بعد من أبعادها.

ب- استمارة أستبيان حول (برامج التمكين للمرأة المعنفة زواجيا) مطبق علي النساء المعنفات زواجيا المستفيدات من المنظمات غير الحكومية، وقد اشتمل على بعدين رئيسيين هما البعد الأول (للبيانات الأولية)، والبعد الثاني (لبرامج التمكين الاجتماعي، والسياسي، والقانوني، والاقتصادي، والتعليمي، والصحي والنفسي) المقدمة للمرأة المعنفة زواجيا، وقد تم تصميم الاستبيان بعد الرجوع للإطار النظري والدراسات السابقة المرتبطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمتغيرات الدراسة لتحديد ابعاد ومحاور الاستبيان، وبناء عليه تم صياغة عدد من العبارات المرتبطة بكل بعد أو محور بما يتسق مع أهداف الدراسة. وللتحقق من الصدق الظاهري للاستبيان تم عرضه على بعض الخبراء ذوي الارتباط بالعمليات والاساليب التخطيطية لبرامج تمكين المرأة المعنفة بمحافظة اسيوط، وكذلك السادة المحكمين(*)، وفي ضوء ردودهم تمت اعادة صياغة بعض العبارات وحذف اخري، وفي النهاية تمت صياغة الاستبيان في بعدين رئيسيين احتوي فيه البعد الثاني علي عدد(٨٤)عبارة موزعة علي محاور التمكين بالتساوي، بالإضافة للبعد الاول والذي اشتمل علي البيانات الاولية، كما تم التحقق من ثبات الاستبيان باستخدام طريقة إعادة الاختبار حيث قام الباحث بتطبيق الاستبيان على عينة مشابهة لعينة الدراسة من المستفيدات من الجمعيات الأهلية بلغت(١٢) مفردة، ثم إعادة التطبيق عليهم مرة أخرى بفاصل زمني قدره (١٥) يوماً، ثم حساب معامل الثبات باستخدام معادلة (سيرمان) والذي اظهرت أن معامل الثبات بلغت قيمته (٠,٨٨) وهو معامل مرتفع للاستبيان ككل ولكل محور من محاوره وهو ما توكده بيانات الجدول التالي رقم (٢) لمعدلات ثبات الاستبيان.

الأساليب التخطيطية كمدخل لتمكين المرأة المعنفة زواجيا

الدالة. دال إحصائيا	م	المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات
	١	برامج التمكين الإجتماعي	١٢	٠,٩١
	٢	برامج التمكين السياسي	١٢	٠,٨٩
	٣	برامج التمكين القانوني	١٢	٠,٩١
	٤	برامج التمكين الاقتصادي	١٢	٠,٨٩
	٥	برامج التمكين التعليمي	١٢	٠,٨٧
	٦	برامج التمكين الصحي	١٢	٠,٨٨
	٧	برامج التمكين النفسي	١٢	٠,٨٦
		الاستبيان ككل	٨٤	٠,٨٨

٤ - مجالات الدراسة:

أ- المجال المكاني: تمثل المجال المكان للدراسة في المنظمات غير الحكومية المعنية بمناهضة العنف وتمكين المرأة المعنفة بناء علي موافقة مديرية التضامن الاجتماعي بالتطبيق علي مركز ومدينة اسوط، والذي يحتوي على اكبر عدد من هذه المنظمات بالمقارنة مع اي مركز أو مدينة أخرى علي مستوى المحافظة وهي كالتالي:-

- جمعية الشيخ بخيت سيد لتنمية المجتمع.
- جمعية تنمية المجتمع المحلي بالوليدية.
- الجمعية النسائية الإسلامية لرعاية الاسرة.
- جمعية الرعاية الإجتماعية. دار الصفا للبنات.
- جمعية الشابات المسلمات.
- الجمعية الإسلامية لتيسير الحج والخدمات الاجتماعية.
- جمعية عابدة الخيرية.

- جمعية تنمية المجتمع المحلي. قسم اول.
- جمعية المحافظة علي القران الكريم والخدمات العامة، وقد تم تطبيق ادوات الدراسة علي هذه المنظمات وفقا للشروط التالية:-
- اهتمام تلك المنظمات بمناهضة العنف ضد المرأة في نطاقها الجغرافي أو خارجه من خلال فروعها أو بالشراكة مع منظمات أخرى.

- تقديم برامج لتمكين المرأة المعنفة زواجيا في مجال واحد أو أكثر من مجالات التمكين.

- ان يمضي على اشهارها أكثر من سنتين.
- ان تكون مستمرة في تقديم انشطتها وقت تطبيق الدراسة الميدانية
- موافقة المسؤولين بها على اجراء الدراسة والتعاون مع الباحث أومن يعاونه في جمع البيانات

ب- المجال البشري: تمثل المجال البشري للدراسة فيما يلي:-

- ١- أعضاء مجالس الادارة والعاملين المعنيين بتقديم الخدمات بالمنظمات غير الحكومية باستخدام طريقة المسح الشامل وقد بلغ عددهم (٧١) مفردة.

- ٢- النساء المعنفات زواجيا (المستفيدات)، والذين تم اختيارهم وفقا لشروط تعرضها لنوع واحد أو اكثر من انواع العنف الزوجي، وان يكون لها ابناء، وأن تلجا بنفسها للحصول علي المساعدة والاستفادة من أي من برامج التمكين المقدمة، وان تجيد القراءة والكتابة، وان تتعاون مع الباحث أو جامعي البيانات في الإجابة على تساؤلات الاستبيان وتلتزم برده وقت اجراء الدراسة الميدانية بكل منظمة، نظرا لعدم توفر كل برامج التمكين الواردة في الاداة

بكل المنظمات مجتمع الدراسة، وقد بلغ العدد الاجمالي لهؤلاء المستفيدات ممن انطبقت عليهم الشروط حوالي (١٥٩١) مما دعا الباحث للجوء لخطة المعاينة التالية لاختيار الحجم الامثل للعينة:-

١- خطة المعاينة :

- أ- وحدة المعاينة: المرأة المعنفة زواجيا المستفيدة من اي من برامج التمكين المقدمة بالمنظمات غير الحكومية مجتمع الدراسة أيا كان عمرها أو حالتها التعليمية أو مهنتها أو عدد افراد اسرتها أو دخلها أو منطقة سكنها أو عدد سنوات زواجها.
- ب- أطار المعاينة: بلغ اطار المعاينة (١٥٩١).
- ج- حجم العينة ونوعها: لتحديد الحجم المناسب للعينة قام الباحث باستخدام القانون التالي لتحديد الحجم الامثل للعينة:-

$$n = \frac{N \times 2p(1-p)}{d^2(N-1) + X^2 P(1-p)}$$

حيث N حجم مجتمع الدراسة.

و X² قيمة كا² تربيع عند مستوى معنويه ٠,٠٥، ودرجة حرية = ١

٣٢,٥

و P نسبة المستفيدين ٠.٥

d² مستوى الخطأ الذي لا ينبغي تجاوزه للحصول علي اكبر حجم

للعينة ٠,٠٥

وبتطبيق القانون السابق بلغ حجم العينة (١٦٩) مفردة عند مستوى معنويه

٠,٠٥ اي عند مستوى ثقة ٩٥%، وتحدد نوع العينة في العشوائية المنتظمة.

د- المجال الزمني: أستغرقت الدراسة الفترة الزمنية من شهر مارس، سنة ٢٠٢٣م، حتي شهر نوفمبر، سنة ٢٠٢٤م.

٥- أساليب التحليل الإحصائي: تم معالجة البيانات من خلال الحاسب الآلي باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Spss.v.240) وتم تطبيق الأساليب الإحصائية المتمثلة في التكرارات والنسب المئوية والقوة المعيارية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ومعامل الفاكرونباخ وسبيرمان للثبات، ومعامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين متغيرات الدراسة، وللحكم على المستوى باستخدام المتوسط الحسابي، تم تحديد بداية ونهاية فئات المقياس الثلاثي للأداتين (نعم ثلاث درجات، وإلى حد ما درجتان، ولا درجة واحدة) ثم تم ترميز وإدخال البيانات للحاسب الآلي، ولتحديد طول خلال المقياس الثلاثي (الحدود الدنيا والعليا) تم حساب المدى وهو = أكبر قيمة - أقل قيمة (٣ - ١ = ٢)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية المصحح ($3/2 = 1.5$)، ثم تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس أو بداية المقياس وهي (الواحد الصحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وبهذا أصبح طول الخلايا التي توضح المستوى كالتالي:

- إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة أو البعد والمؤشر من ١ - ١,٦٧ مستوى منخفض

- إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة أو البعد أو المؤشر بين أكثر من ١,٦٧ - ٢,٣٤ مستوى متوسط

- إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة أو البعد والمؤشرين أكثر من ٢,٣٤ - ٣ مستوى مرتفع

الأساليب التخطيطية كمدخل لتمكين المرأة المعنفة زواجيا

ثامنا: نتائج الدراسة الميدانية

١- النتائج الخاصة بمستوي الأساليب التخطيطية المستخدمة بالمنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة المعنفة زواجيا.

أ- النتائج الخاصة بالبيانات الأولية للمسؤولين، والتي يوضحها الجدول التالي رقم (٣):

م	العبارة	ك	%
١	النوع :		
	ذكر	٤٩	٦٩
	أنثى	٢٢	٣١
٢	الحالة الإجتماعية		
	متزوج	٥٧	٨٠,٢
	اعزب	٢	٢,٨
	مطلق	٥	٧,٢
	ارمل	٧	٩,٨
٣	السن		
	اقل من ٣٥ سنة	٣	٤,٢
	من ٣٥ لاقبل من ٤٥ سنة	١١	١٥,٤
	من ٤٥ لاقبل من ٥٥ سنة	٣١	٤٣,٨
	من ٥٥ سنة فأكثر	٢٦	٣٦,٦
٤	المؤهل العلمي:		
	مؤهل متوسط	٦	٨,٤
	مؤهل فوق المتوسط	١٩	٢٦,٨
	مؤهل جامعي	٣٥	٤٩,٤
	دراسات عليا. ماجستير/دكتوراه. (تذكر)	١١	١٥,٤
٥	الخبرة في مجال العمل		
	اقل من ٥ سنوات	٧	٩,٩
	من ٥ لأقل من ١٠ سنوات	٨	١١,٣
	من ١٠ لأقل من ١٥ سنة	١٨	٢٥,٤
	من ١٥ سنة فأكثر	٣٨	٥٣,٤

م	العبارة	ك	%
٧	الحصول علي الدورات التدريبية وعددها	٦١	٨٥,٩
	دورتان	١٢	١٩,٧
	ثلاث دورات	١٧	٢٧,٩
	ثلاث دورات فأكثر	٣٢	٥٢,٤
٨	الاستفادة من الدورات التدريبية:		
	تتمية المعارف أو المهارات أو القيم التخطيطية	٢٤	٣٩,٤
	تتمية المعارف الخاصة بأساليب لتخطيط وادوات تطبيقها	٢٦	٤٢,٦
	طرق إعداد الخطط ومراحلها في علاج العنف الأسري	٢٦	٤٢,٦
	تتمية المعارف المرتبطة بالتمكين وأنواعه ومؤشراته	٤٠	٦٥,٦
	مداخل أو طرق تقدير احتياجات النساء المعنفات زواجيا	٨	١٣,٢
	إعداد دراسات أو بحوث خاصة بالعنف ضد المرأة على المستوى المحلي	١٧	٢٧,٩
	ادراك آليات حل النزاعات الزوجية أو المدافعة عن حقوق المرأة المعنفة زواجيا	٣٨	٦٢,٣
	تقويم عائد البرامج التمكينية على المرأة المعنفة بشكل عام	٨	١٣,٢
	تتمية المعارف الخاصة بسياسات تمكين المرأة المصرية وانعكاساتها على البرامج المقدمة للمستهدفين	٣٩	٦٣,٩
	تطوير علاقات التنسيق والشبكات والشراكات مع منظمات مناهضة العنف والتمييز ضد المرأة والدفاع عن حقوقها	٥٢	٨٥,٢

يوضح الجدول السابق رقم (٣) أن غالبية أعضاء مجلس الادارة والعاملين من الذكور بنسبة ٦٩%، في حين بلغت نسبة الإناث ٣١%، وأن غالبيتهم من المتزوجين بنسبة ٨٠,٢%، ثم الارامل بنسبة ٩,٨%، ثم المطلقين بنسبة ٧,٢%، وأخيرا غير المتزوجين. بنسبة ٢,٨%، كما أن فئاتهم العمرية جاء في مقدمتها. الفئة العمرية من ٤٥ لأقل من ٥٥ سنة. بنسبة ٤٣,٨%، ثم الفئة العمرية من ٥٥ سنة فأكثر. بنسبة ٣٦,٦%، ثم الفئة العمرية من ٣٥ لأقل من ٤٥ سنة. بنسبة ١٥,٤%، وأخيرا الفئة

العمرية الأقل من ٣٥ سنة. بنسبة ٤,٢%، وكذلك فإن غالبية المبحوثين حاصلين على مؤهل عالي. بنسبة ٤٩,٤%، ثم الحاصلين على مؤهل فوق المتوسط. بنسبة ٢٦,٨%، تلاها الحاصلين على مؤهل متوسط. بنسبة ٨,٤%، واخيرا الحاصلين على دراسات عليا. بنسبة ١٥,٤%، كما أن خبرتهم في مجال العمل جاء في مقدمتها من تتجاوز عدد سنوات خبرتهم ١٥ سنة فأكثر. بنسب ٤,٥٣%، ثم من تتراوح عدد سنوات خبرتهم من ١٠ لأقل من ١٥ سنة. بنسبة ٢٥,٤%، تلي ذلك من تتراوح عدد سنوات خبرتهم من ٥ لأقل من ١٠ سنوات بنسبة ١١,٣%، ثم من تقل عدد سنوات خبرتهم عن ٥ سنوات. بنسبة ٩,٩%، كما ان الحاصلين منهم علي دورات تدريبية بلغت نسبتهم ٨٥,٩%، وجاء في مقدمتهم من حصلوا على ثلاث دورات تدريبية فأكثر. بنسبة ٥٢,٤%، ثم الحاصلين علي دورتان تدريبيتان بنسبة ١٩,٧%، ثم من حصلوا على ثلاث دورة تدريبية. بنسبة ٢٧,٩%، واخيرا أشارت البيانات إلى ان عائد استفادتهم من هذه الدورات، جاء في مقدمتها. تطوير علاقات التنسيق والشبكات والشراكات مع منظمات مناهضة العنف والتميز ضد المرأة والدفاع عن حقوقها. بنسبة ٨٥,٢%، ثم تنمية المعارف المرتبطة بالتمكين وابعاده وموشراته. بنسبة ٦٥,٦%، تلي ذلك تنمية المعارف المرتبطة بسياسات تمكين المرأة المصرية وانعكاساتها على البرامج المقدمة للمستهدفين. بنسبة ٦٣,٩%، ثم أدراك اليات حل النزاعات الزوجية أو المدافعة عن حقوق المرأة المعنفة زواجيا. بنسبة ٦٢,٣%، تلي ذلك طرق اعداد الخطط ومراحلها في علاج العنف الأسري. بنسبة ٤٢,٦%، وفي نفس الترتيب مكرر. تنمية المعارف الخاصة بأساليب التخطيط وادوات تطبيقها، ثم تنمية المعارف أو المهارات أو القيم التخطيطية. بنسبة ٣٩,٤%، ثم أعداد دراسات اوبحوث خاصة بالعنف ضد المرأة على المستوى المحلي. بنسبة ٢٧,٩%، واخير مداخل او طرق تقدير احتياجات النساء المعنفات زواجيا.

بنسبة ١٣,٢%، وفي نفس الترتيب مكرر. تقويم عائد البرامج التمكينية علي المرأة المعنفه بشكل عام.

ب -النتائج الخاصة بالأساليب التخطيطية

جدول رقم (٤) يوضح مستوى الأساليب الوقائية

م	الأساليب الوقائية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
١.	تحديد الأساليب الوقائية ما يحتمل أن يحدث والاستعداد لما سيحدث بالبرامج المناسبة كاستشراف للمستقبل	١,٥٢	٠,٨٣	١٨
٢.	تحديد الموارد والإمكانات المتاحة والتي يمكن ايجادها مستقبلا للخطط المقترحة	٢,٦٠	٠,٦١	١
٣.	الرجوع لنتائج البحوث الحديثة أو التقارير المتخصصة في اختيار البرامج المقترحة للتطبيق وتحديد البدائل الممكنة لها	١,٥٨	٠,٨١	١٧
٤.	نشر المعلومات الدقيقة والحديثة عن قضايا ومشاكل النساء المعنفات	٢,٤٠	٠,٦٣	٦
٥.	تحليل المتغيرات الديموجرافية للفئات المستهدفة وظروف وأوضاع المجتمع لتحديد البرامج الوقائية الملائمة	١,٤١	٠,٨٦	٢٠
٦.	تحديد معايير لأولويات البرامج المقدمة وأماكن توزيعها جغرافيًا	١,٥٠	٠,٧٩	١٩
٧.	يتم اتخاذ القرارات باستقلالية في ضوء التحديد الدقيق لنتائجها المحتملة واكتشاف جميع السيناريوهات الممكنة لتنفيذها	١,٦٥	٠,٧٤	١٤
٨.	استخدام الحوار المجتمعي لدعم المشاركة في التخطيط لاختيار الأساليب والادوات المناسبة لتطبيقها	٢,١٠	٠,٦٦	٩

الأساليب التخطيطية كمدخل لتمكين المرأة المعنفة زواجياً

م	الأساليب الوقائية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
٩.	استحداث وحدات للحماية من العنف لمنع حدوث المشكلات مستقبلاً والوقاية منها	٢,٣١	٠,٦٣	٨
١٠.	الشراكة مع المنظمات المحلية أو الدولية لتوفير بيئة آمنة للمرأة	٢,٥١	٠,٦١	٢
١١.	اختيار الأساليب الوقائية والادوات المناسبة لتطبيقها كالدورات والزيارات الميدانية باستخدام العمل الفرقي	٢,٤٩	٠,٦٠	٣
١٢.	توفير قوائم بأولويات احتياجات النساء المعنفات زواجياً	٢,٠٦	٠,٧٧	١٠
١٣.	المتابعة المستمرة لتنفيذ البرامج وفقاً للاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف وتمكين المرأة	٢,٤٥	٠,٦٨	٤
١٤.	مراعاة الأسلوب المستخدم للتكامل بين أبعاد التمكين أو أنواعه	١,٩٧	٠,٨٧	١٢
١٥.	التركيز على أولوية حماية حقوق المرأة الفقيرة في الحياة الكريمة وتوفير البرامج اللازمة لبناء قدراتها	٢,٣٧	٠,٦٤	٧
١٦.	العمل وفق استراتيجية شاملة لمنع أسباب حدوث مشكلات العنف مستقبلاً بدلاً من التعامل مع أعراضها	٢,٤١	٠,٦٢	٥
١٧.	تتم الاستفادة من آراء الخبراء في اختيار الأساليب والادوات الوقائية المناسبة للتطبيق	٢,٠١	٠,٦٩	١١
١٨.	إجراء المسوح أو البحوث الميدانية لتحديد أبعاد المشكلة والمتأثرين بها وخصائصهم ديموجرافياً	١,٦٠	٠,٧٣	١٦
١٩.	يتم صياغة الأهداف النهائية كمرشد بعد مراجعة الأهداف المستمدة من رؤية ورسالة المنظمة	١,٦٦	٠,٨١	١٣

م	الأساليب الوقائية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
	دوريا بمشاركة الإدارات أو الأقسام لإمكانية تنفيذها ومتابعتها وتقييمها			
٢٠.	يتم تحليل البيئة الداخلية (نقاط القوة والضعف) والبيئة الخارجية (الفرص والتهديدات) قبل اختيار الأساليب الملائمة وادوات تطبيقها	١,٦٤	٠,٨٣	١٥
	المتوسط	٢,٠٢	٠,٧٢	متوسط

يوضح الجدول السابق رقم (٤) أن مستوى الأساليب الوقائية (متوسط)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٠٢)، بانحراف معياري (٠,٧٢)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي كالتالي: الترتيب الأول. تحديد الموارد والإمكانات المتاحة أو التي يمكن إيجادها مستقبلاً للخطط المقترحة. بمتوسط (٢,٦٥)، وفي الترتيب الثاني. الشراكة مع المنظمات المحلية أو الدولية لتوفير بيئة آمنة للمرأة. بمتوسط (٢,٥١)، وفي الترتيب الثالث. اختيار الأساليب الوقائية والأدوات المناسبة لتطبيقها كالدورات والزيارات الميدانية باستخدام العمل الفرقي. بمتوسط (٢,٤٩)، وفي الترتيب الرابع. المتابعة المستمرة لتنفيذ البرامج وفقاً للاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف وتمكين المرأة. بمتوسط (٢,٤٥)، وفي الترتيب الخامس. العمل وفق استراتيجية شاملة لمنع أسباب حدوث مشكلات العنف مستقبلاً بدلاً من التعامل مع أعراضها. بمتوسط (٢,٤١)، وفي الترتيب السادس. نشر المعلومات الدقيقة والحديثة عن قضايا ومشاكل النساء المعنفات. بمتوسط (٢,٤٩)، وفي الترتيب السابع. التركيز على أولوية حماية حقوق المرأة الفقيرة في الحياة الكريمة وتوفير البرامج اللازمة لبناء

قدراتها. بمتوسط (٢,٣٧)، ولعل ذلك يشير إلى أن الجهود الوقائية هنا تدور حول تطوير أساليب أعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعتمد على المشاركة في القرار التخطيطي من خلال بروتوكولات التعاون مع المنظمات الأخرى لتوفير بيئة أمنة للمرأة، وهو ما يتفق مع ما أكدت عليه دراسة (المجلس القومي للمرأة، ٢٠٠٩) بضرورة الاعتماد على نشر المعلومات عن القضايا الخاصة بالعنف اعتماداً على البيانات الحديثة، واستخدام المواد المناسبة كالدورات والمحاضرات، وادوار المنظمات غيرالحكومية في إعداد الاستراتيجيات الوقائية لمواجهة الصورة السلبية، وأهمية دور الرائدات الريفيات في مساعدة المعنفات، وكذلك دراسة (عويس، ١٩٩٦) والتي أكدت على أن المهام والأساليب التخطيطية يجب ان تشمل تحديد الموارد والإمكانيات والاحتياجات وترتيب الأولويات لإعداد الخطط والبرامج والمشروعات والتنفيذ والمتابعة والتقييم، بالإضافة لدراسة (شليبي، ٢٠١٣) والتي أكدت على أن الآليات التخطيطية تشتمل على التنسيق والشراكة المجتمعية لتفعيل الإدارة الرشيدة للمنظمات غير الحكومية.

بينما جاء في نهاية الترتيب. يتم صياغة الأهداف النهائية كمرشد بعد مراجعة الاهداف المستمدة من رؤية ورسالة المنظمة دوريا بمشاركة الادارات والاقسام لإمكانية تنفيذها ومتابعتها وتقييمها. بمتوسط (١,٦٦) في الترتيب الثالث عشر، واتخاذ القرارات باستقلالية في ضوء التحديد الدقيق لنتائجها المحتملة واكتشاف جميع السيناريوهات الممكنة لتنفيذها. بمتوسط (١,٦٥) في الترتيب الرابع عشر، ويتم تحليل البيئة الداخلية (نقاط القوة والضعف) والبيئة الخارجية (الفرص والتهديدات) قبل اختيار الأساليب وأدوات تطبيقها. بمتوسط (١,٦٤) في الترتيب الخامس عشر، وإجراء المسوح أو البحوث

الميدانية لتحديد أبعاد المشكلة والمتأثرين بها وخصائصهم ديموجرافياً. بمتوسط (١,٦٠) في الترتيب السادس عشر، والرجوع لنتائج البحوث الحديثة أو التقارير المتخصصة في اختيار البرامج المقترحة للتطبيق وتحديد البدائل الممكنة لها. بمتوسط (١,٥٨) في الترتيب السابع عشر، وتحدد الأساليب الوقائية ما يحتمل ان يحدث والاستعداد لما سيحدث بالبرامج المناسبة كاستشراف للمستقبل أو. أسلوب السيناريو. بمتوسط (١,٥٢) في الترتيب الثامن عشر، وتحديد معايير لأولويات البرامج المقدمة وأماكن توزيعها جغرافياً. بمتوسط (١,٥٠) في الترتيب التاسع عشر، وتحليل المتغيرات الديموجرافية للفئات المستهدفة وظروف وأوضاع المجتمع لتحديد البرامج الوقائية الملائمة. بمتوسط (١,٤١) في الترتيب العشرون، ولعل ذلك ما يشير إلي ضرورة توفير الدعم المناسب لمقابلة احتياج تلك المؤسسات لممارسة تلك الأساليب في واقعياً، وهو ما كدت عليه دراسة (النجار، ٢٠٠٧)، وضرورة التركيز على الأساليب الاستشرافية وخاصة أسلوب السيناريو بمعنى التحول من السؤال ماذا يمكن أن يحدث لو حدث كذا إلى ماذا يمكن أن يحدث لو وماذا وكيف للوصول إلى تصور للمستقبل المنشود، وهو ما اكدت عليه دراسة (Daniela, 2006)، وذلك في ضوء التحليل العلمي للبيئة الداخلية والخارجية، والسيطرة على الموارد المتاحة والممكنة وتوفير الاستقلالية في اتخاذ القرارات التخطيطية ودعم الأساليب الفنية كبحوث تحليل الاحتياجات لإمكانية التنبؤ بالمستقبل.

الأساليب التخطيطية كمدخل لتمكين المرأة المعنفة زواجياً

جدول رقم (٥) يوضح مستوى الأساليب العلاجية

م	الأساليب العلاجية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى والترتيب
١.	توفير فرق عمل متخصصة للتعامل مع مشكلات النساء المعنفات طبقاً لتقدير الموقف	١,٦١	٠,٨٥	١٧
٢.	توفير قوائم ببدائل الحلول للمشكلات بناء على التنبؤ بالمشكلات مسبقاً	١,٩٩	٠,٨٠	١١
٣.	الاعتماد على خطوات حل المشكلة كأسلوب فعال للتخطيط لعلاج مشكلات المعنفات (بتحديد المشكلة وجمع البيانات وتحديد الأهداف ووضع الخطة وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها)	١,٥٠	٠,٦٧	١٩
٤.	إشراك المستفيدين في خطط العلاج أو فائز القرارات المختلفة لمشكلاتهم بجانب الخبراء والمتخصصين	٢,٠٧	٠,٧٧	٩
٥.	التركيز على التخفيف من أعراض مشكلة العنف ضد المرأة والنتائج المترتبة عليها بتوفير برامج عاجلة لذلك	٢,٦٤	٠,٦١	٢
٦.	تحليل مشاكل النساء المعنفات بالاستعانة بالخبراء والمتخصصين لتقديم خطط العلاج الملائمة	١,٥٣	٠,٦٩	١٨
٧.	متابعة حصول المستفيدات على الخدمات كحقوق ضرورية في التوقيت المناسب وفق خطط العلاج	٢,٦٢	٠,٦٦	٣
٨.	يتم تحليل التقارير المتخصصة عن مؤشرات تمكين المرأة المعنفة زواجياً لتحديد الفجوات بين الواقع والمستهدف في خطط العلاج	١,٩٣	٠,٨٧	١٢
٩.	التعاون مع المؤسسات المتخصصة لتأهيل النساء المعنفات للتوافق مع أنفسهن وبيئاتهم الاجتماعية	٢,٥٧	٠,٦١	٦
١٠.	مراعاة توفر المرونة في الأساليب ووسائل تطبيقها للتعامل مع ما قد يطرأ عليها من تغيرات	٢,٠٣	٠,٦٦	١٠

مجلة قطاع الدراسات الإنسانية العدد الخامس والثلاثون [يونيه ٢٠٢٥م]

م	الأساليب العلاجية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى والترتيب
١١.	التركيز علي الاولويات لإشباع احتياجات المرأة المعنفه ومراعاة توفير الخدمات التي تعالج جذور مشكلاتها كالفقر والبطالة والأمية	٢,١٤	٠,٧٠	٨
١٢.	التركيز على عامل التوقيت لمنع تفاقم المشكلات بتقديم البرامج في الوقت المناسب دون تأخير	٢,٥٩	٠,٦١	٥
١٣.	التوجيه والإشراف لدعم وإنقاذ الحالات الطارئة لطالبي المساعدة	٢,٦٩	٠,٦٢	١
١٤.	يتم إشراك كافة الأطراف ذات الصلة من داخل وخارج المنظمة في اختيار الأساليب العلاجية والادوات المناسبة لتطبيقها وتطويرها	١,٦٢	٠,٧٨	١٦
١٥.	تحديد الموارد والبدائل التي تعزز استمرار حصول النساء المعنفات علي الخدمات بشكل دائم	٢,٥٢	٠,٥٩	٧
١٦.	تحليل مشاكل النساء المعنفات وامتداداتها للتعامل معها كوحدة واحدة	١,٦٤	٠,٨٠	١٥
١٧.	الاستفادة من خبرات النساء المعنفات ممن سبق لهن التعافي في البرامج المقدمة لضحايا العنف الحاليين	٢,٦٠	٠,٦٦	٤
١٨.	متابعة أداء اللجان المتخصصة طبقاً لنوع البرامج المقدمة	٢,٦٤	٠,٥٨	٢ مكرر
١٩.	تقويم عائد البرامج المقدمة في تحقيق الأهداف الخاصة بالمنظمة	١,٦٦	٠,٨٢	١٤
٢٠.	توفير معايير للتأكد من نجاح البرامج المقدمة في تمكين المرأة المعنفه زواجيا باستخدام الأدوات المناسبة لذلك	١,٨٧	٠,٧٩	١٣
	المتوسط	٢,١٣	٠,٧٠	متوسط

يوضح الجدول السابق رقم (٥) أن مستوى الأساليب العلاجية (متوسط)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,١٣) بانحراف معياري (٠,٧٠)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي كالتالي: الترتيب الأول. التوجيه والإشراف لدعم وإنقاذ الحالات الطارئة لطالبي المساعدة. بمتوسط (٢,٦٩)، وفي الترتيب الثاني. التركيز على التخفيف من أعراض مشكلة العنف ضد المرأة والنتائج المترتبة عليها بتوفير برامج عاجلة لذلك. بمتوسط (٢,٦٤)، وفي نفس الترتيب مكرر. متابعة أداء اللجان المتخصصة طبقاً لنوع البرامج المقدمة، وفي الترتيب الثالث. متابعة حصول المستفيدات على الخدمات كحقوق ضرورية في التوقيت المناسب وفق خطط العلاج. بمتوسط (٢,٦٢)، وفي الترتيب الرابع. الاستفادة من خبرات النساء المعنفات ممن سبق لهن التعافي في البرامج المقدمة لضحايا العنف الحاليين. بمتوسط (٢,٦٠)، وفي الترتيب الخامس. التركيز على عامل التوقيت لمنع تفاقم المشكلات بتقديم البرامج في الوقت المناسب دون تأخير. بمتوسط (٢,٥٩)، وفي الترتيب السادس. التعاون مع المؤسسات المتخصصة لتأهيل النساء المعنفات للتوافق مع أنفسهن وبيئاتهم الاجتماعية. بمتوسط (٢,٥٧)، وفي الترتيب السابع. تحديد الموارد والبدائل التي تعزز استمرار حصول النساء المعنفات على الخدمات بشكل دائم. بمتوسط (٢,٥٢)، ولعل ذلك يشير إلى تركيز الأساليب العلاجية بتلك المنظمات على الأغراض الخاصة بها وبالمستهدفين لتقديم الدعم العاجل لمنع تفاقم المشكلات كحقوق ضرورية في الوقت المناسب بالتعاون مع المؤسسات المتخصصة، وتحديد الموارد والبدائل لضمان استمرار الحصول عليها، وأن الأساليب التخطيطية هنا تعزز الحاجات الإنسانية، وهو ما كدت عليه دراسة (حمزاوي، ٢٠٠٩)، ويتفق ذلك أيضاً مع دراسة المجلس القومي للمرأة، (٢٠٠٩) والتي أشارت

لاحتياج النساء المعنفات بصورة عاجلة للوصول للخدمات وبيوت الإيواء، وضمان حصولهم على خدمات ذات جودة في التوقيت المناسب كاستجابة للمساعدة، والتعاون بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في إعداد الاستراتيجيات الدفاعية والعلاجية المناسبة لضمان حصول النساء المعنفات عليها، وتحديد الموارد والبدائل والمتابعة لاستمرار حصولهم على الخدمات كأحدى المهام الفنية للعملية التخطيطية.

بينما جاء في نهاية الترتيب. تقويم عائد البرامج المقدمة في تحقيق الأهداف الخاصة بالمنظمة. بمتوسط (١,٦٦) في الترتيب الرابع عشر، وتحليل مشاكل النساء المعنفات وامتداداتها للتعامل معها كوحدة واحدة. بمتوسط (١,٦٤) في الترتيب الخامس عشر، ويتم إشراك كافة الأطراف ذات الصلة من داخل وخارج المنظمة في اختيار الأساليب العلاجية والادوات المناسبة لتطبيقها أو تطويرها. بمتوسط (١,٦٢) في الترتيب السادس عشر، وتوفير فرق عمل متخصصة للتعامل مع مشكلات النساء المعنفات طبقاً لتقدير الموقف. بمتوسط (١,٦١) في الترتيب السابع عشر، وتحليل مشاكل النساء المعنفات بالاستعانة بالخبراء والمتخصصين لتقييم خطط العلاج الملائمة. بمتوسط (١,٥٣) في الترتيب الثامن عشر، والاعتماد على خطوات حل المشكلة كأسلوب فعال للتخطيط لعلاج مشكلات المعنفات (بتحديد المشكلة وجمع البيانات وتحديد الأهداف ووضع الخطة وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها). بمتوسط (١,٥٠) في الترتيب التاسع عشر، ولعل ذلك يشير إلى مركزية الأهداف وتخصيص الموارد واتخاذ القرارات، وضعف أداء فرق العمل للتعامل مع مشكلات المعنفات العاجلة وضعف الاتصالات الفعالة للاستفادة من الخبراء والمتخصصين، وهو ما يتطلب توفر نظام قوي للمعلومات والاعتماد على أساليب موضوعية لتقدير الاحتياجات وأساليب علمية لاتخاذ القرارات والتقويم، وتفعيل البحوث

الأساليب التخطيطية كمدخل لتمكين المرأة المعنفة زواجيا

والاستشارات، وهوما اكدت عليه دراسة (الرشيدي، ٢٠١٢)، مما يتطلب السيطرة على الموارد باستقلالية وتوفر اللامركزية في القرارات التخطيطية، حتى لا تؤدي تلك المشكلات للغموض في المعاني وعدم توحيد المفاهيم الدقيقة للأساليب ويؤثر بشكل كامل على الممارسة التخطيطية، وهوما كدت عليه دراسة (عويس، ١٩٩٦). وضرورة الاعتماد على آراء الخبراء والمهنيين في مهنة الخدمة الإجتماعية لتقدير احتياجات المرأة المعنفة وان تبني عليها عملية التخطيط لإشباعها طبقا لاولوياتها وهو اكدته دراسة (المانع، ٢٠١٣)

جدول رقم (٦) يوضح مستوى الأساليب الإنمائية والتأهيلية

م	الأساليب الإنمائية والتأهيلية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
١.	تقدير فاعلية البرامج الحالية بالمقارنة بين التكاليف والعائد منها في تنمية قدرات المستهدفين واعتمادهم علي أنفسهم	١,٣٧	٠,٨٦	١٧
٢.	رفع كفاءة البرامج المقدمة بالمؤسسات المعنية بتمكين المرأة المعنفة بشكل عام والمعنفه زواجيا بشكل خاص	٢,٢٩	٠,٧٠	٧
٣.	حصر احتياجات النساء المعنفات زواجيا وترتيبها طبقا لأولوياتها اعلي المستوي المحلي وتحديد البرامج اللازمة لمقابلتها	٢,١٩	٠,٦٩	٩
٤.	تنفيذ برامج تدريبية لتنمية قدرات ومهارات ومعارف العاملين بالمؤسسات المعنية بمكافحة العنف والتمييز ضد المرأة	٢,٢٦	٠,٦٨	٨
٥.	استطلاع رأي قادة المجتمع وممثليه في اختيار الأساليب الإنمائية والتأهيلية والادوات التي تترجمها على ارض الواقع	١,٥٨	٠,٨٤	١٣

م	الأساليب الإنمائية والتأهيلية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
٦.	توفير بدائل الخطط وتحديد التكاليف المتوقعة لكل بديل	٢,١٥	٠,٦٧	١٠
٧.	التحليل العلمي للتقارير والإحصائيات لتحديد معدلات انتشار الظاهرة جغرافيًا كمؤشرات للعمل	١,٦٢	٠,٨٧	١٢
٨.	توجيه اهتمام الرأي العام المحلي بخطر انتشار الظاهرة على الأسرة والمجتمع باستخدام الأدوات الإعلامية المناسبة	٢,٦٤	٠,٦٢	٤
٩.	الاستعانة بشجرة القرار لفهم وتوقع النتائج المحتملة قبل اتخاذ القرارات	١,٣٥	٠,٨٨	١٨
١٠.	التركز على الأساليب التي تدعم مشاركة النساء الأكثر عرضة للمشكلات في أنشطة مؤسسات المجتمع المعنية بمساندة حقوقهم ومواجهة مشكلاتهم وتنمية قدراتهم الي أقصي حد ممكن.	٢,٧١	٠,٦٣	١
١١.	التبادل المستمر للمعلومات مع المتعاملين مع قضايا المرأة كالرائدات الريفيات أو مقدمي الخدمات لتطوير البرامج التمكينية	٢,٦٧	٠,٦٤	٣
١٢.	اشراك المستهدفين ممن لهم تجارب سابقة في التخطيط للبرامج المقدمة	٢,٦٠	٠,٦٨	٦
١٣.	تحرص المنظمة علي تحليل العائد بالتركيز على الاهداف المحققة فعليا ومدي الانحراف عن التوقعات كميا وكيفيا	١,٣٠	٠,٨٨	١٩
١٤.	التركيز على الاساليب التي تحقق الاقتصاد في التكلفة قدر الامكان	٢,٦٠	٠,٧١	٦ مكرر
١٥.	اتخاذ القرارات المعبرة عن الاتجاهات الداعمة لأولويات احتياجات الأسر الفقيرة	٢,٦٢	٠,٦٨	٥

الأساليب التخطيطية كمدخل لتمكين المرأة المعنفة زواجيا

م	الأساليب الإنمائية والتأهيلية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
١٦.	تحليل أثر السياسات على أداء المنظمات المعنية بتوفير برامج التمكين للمستهدفين	١,٥١	٠,٨٦	١٤
١٧.	تنسيق جهود المتطوعين في دعم برامج التمكين المقدمة	٢,٦٩	٠,٦٦	٢
١٨.	الاستفادة من مصفوفة القرارات في اتخاذ القرارات الرشيدة كتحديد مشكلات المعنفات زواجيا واولوياتها والموارد والبدائل والمهام لمواجهتها	١,٣٩	٠,٨٧	١٦
١٩.	يتم رسم صورة واقية عن كافة البدائل التي يكون فيها تمكين المرأة المعنفة قاعدة للاهداف الاستراتيجية التنموية والبدائل الافرع الرئيسية وخيارات كل بديل أفرع ثانوية	٢,٤١	٠,٦٤	١٥
٢٠.	انشاء وابتكار نماذج جديدة لبرامج للتعامل مع تطورات مشكلات العنف الزوجي بناء على المسوح أو البحوث الميدانية بالمجتمع المحلي	١,٩٠	٠,٨٤	١١
	المتوسط	٢,٠٩	٠,٧٤	متوسط

يوضح الجدول السابق رقم (٦) أن مستوى الأساليب الإنمائية والتأهيلية (متوسط)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٠٩) بانحراف معياري (٠,٧٤)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي كالتالي: الترتيب الأول. التركز على الأساليب التي تدعم مشاركة النساء الأكثر عرضة للمشكلات في أنشطة مؤسسات المجتمع المعنية بمساندة حقوقهم ومواجهة مشكلاتهم وتنمية قدراتهم الي أقصى حد ممكن. بمتوسط (٢,٧١)، وفي الترتيب الثاني. تنسيق جهود المتطوعين في دعم برامج التمكين المقدمة. بمتوسط (٢,٦٩)، وفي الترتيب الثالث. التبادل المستمر

للمعلومات مع المتعاملين مع قضايا المرأة كالرائدات الريفيات أو مقدمي الخدمات لتطوير البرامج التمكينية. بمتوسط (٢,٦٧)، وفي الترتيب الرابع. توجيه اهتمام الرأي العام المحلي بخطورة انتشار الظاهرة على الأسرة والمجتمع باستخدام الأدوات الإعلامية المناسبة. بمتوسط (٢,٦٤)، وفي الترتيب الخامس. اتخاذ القرارات المعبرة عن الاتجاهات الداعمة لأولويات احتياجات الأسر الفقيرة. بمتوسط (٢,٦٢)، وفي الترتيب السادس. اشراك المستهدفين ممن لهم تجارب سابقة في التخطيط للبرامج المقدمة. بمتوسط (٢,٦٠)، وفي نفس الترتيب مكرر. التركيز علي الاساليب التي تحقق الاقتصاد في التكلفة قدر الامكان، ولعل ذلك يشير إلى أن وسائل الوقاية والتأهيل من العنف الأسري تعتمد على تكثيف مشاركة النساء المعنفات بمنظمات المجتمع المحلي، ودعم دور مؤسسات الرعاية بالخدمات والندوات والمحاضرات وورش العمل لنشر التوعية وخاصة بالمناطق الريفية المحيطة بها، وهي نتائج تتفق مع ما أكدت عليه دراسة (Oyeoku et al.,2013)، ودراسة (Angali, 2013) واللدان أكدا على ضرورة إعادة تشكيل الوعي الاجتماعي للحد من البناء الاجتماعي الداعم للعنف ومستوياته، وإعادة تشكيل الثقافة والإعلام لنشر التوعية وتبادل المعلومات بين المنظمات المختصة وتطوير الخدمات القائمة كحقوق للنساء المعنفات، وكذلك دراسة (المجلس القومي للمرأة ٢٠٠٩) والتي اكدت اهمية نشر المعلومات عن القضايا المرتبطة بالعادات والتقاليد المؤدية للعنف، وتفعيل دور الرائدات الريفيات، والمنظمات غير الحكومية لرفع مستوى الوعي المجتمعي بقضايا العنف ضد المرأة.

بينما جاء في نهاية الترتيب. التحليل العلمي للتقارير والإحصائيات لتحديد معدلات انتشار الظاهرة جغرافيًا كمؤشرات للعمل. بمتوسط

(١,٦٢) في الترتيب الثاني عشر، واستطلاع رأي قادة المجتمع وممثليه في اختيار الأساليب الإنمائية والتأهيلية والادوات التي تترجمها على ارض الواقع. بمتوسط (١,٥٨) في الترتيب الثالث عشر، وتحليل أثر السياسات على أداء المنظمات المعنية بتوفير برامج التمكين للمستهدفين. بمتوسط. (١,٥١) في الترتيب الرابع عشر، ويتم رسم صورة واقية عن كافة البدائل التي يكون فيها تمكين المرأة المعنفة قاعدة للاهداف الاستراتيجية للتنمية والبدائل الافرع الرئيسية وخيارات كل بديل أفرع ثانوية، أو شجرة القرارات. بمتوسط (١,٤١) في الترتيب الخامس عشر، والاستفادة من مصفوفة القرارات في اتخاذ القرارات الرشيدة كتحديد مشكلات المعنفات زواجيا واولوياتها والموارد والبدائل والمهام لمواجهتها. بمتوسط (١,٣٩) في الترتيب السادس عشر، وتقدير فاعلية البرامج الحالية بالمقارنة بين التكاليف والعائد منها في تنمية قدرات المستهدفين واعتمادهم على أنفسهم. بمتوسط (١,٣٧) في الترتيب السابع عشر، والاستعانة بشجرة القرار لفهم وتوقع النتائج المحتملة قبل اتخاذ القرارات. بمتوسط (١,٣٥) في الترتيب الثامن عشر، وتحرص المنظمة على تحليل العائد بالتركيز على الاهداف المحققة فعليا ومدي الانحراف عن التوقعات كميا وكيفيا. بمتوسط (١,٣٠) في الترتيب التاسع عشر، ولعل ذلك يشير إلى أن الأساليب الإنمائية يغلب عليها أسلوب التخطيط للقرارات المركزية سواء في استقلالية تخصص الموارد أو تحديد الأهداف الاستراتيجية، ولعل ذلك ما يرتبط بعدم توفر الموارد البشرية والمالية والفنية بالشكل المطلوب لإمكانية التحليل العلمي للتقارير والإحصائيات وتحليل أثر السياسات على أداء هذه المنظمات، أو صعوبة تحديد البدائل وخياراتها (شجرة القرارات)، أو الاستفادة من مصفوفة القرارات كأسلوب للقرارات التخطيطية أو تقدير

فاعلية البرامج المقدمة بالمقارنة بين التكلفة والعائد منها على المجتمع والمستفيدين، أو الاستفادة من (شجرة القرارات) كأسلوب لاتخاذ القرارات الرشيدة.

جدول رقم (٧) يوضح مستوى الأساليب التخطيطية المستخدمة

في تمكين المرأة المعنفة زواجياً بشكل إجمالي

م	الأساليب التخطيطية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
١	الأساليب الوقائية	٢,٠٢	٠,٧٢	٣
٢	الأساليب العلاجية	٢,١٣	٠,٧٠	١
٣	الأساليب والإنمائية التأهيلية	٢,٠٩	٠,٧٤	٢
	المتوسط	٢,٠٨	٠,٧٢	متوسط

يوضح الجدول السابق رقم (٧) أن مستوى الأساليب التخطيطية (متوسط)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٠٨) بانحراف معياري (٠,٧٢)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي كالتالي: الترتيب الأول. الأساليب العلاجية. بمتوسط (٢,١٣)، وفي الترتيب الثاني. الأساليب الإنمائية والتأهيلية. بمتوسط (٢,٠٩)، وفي الترتيب الثالث. الأساليب الوقائية. بمتوسط (٢,٠٢)، وبهذا تكون النتائج قد أكدت (عدم صحة) الفرض الأول للدراسة، والذي كان مؤداه. من المتوقع أن يكون مستوى الأساليب التخطيطية المستخدمة بالمنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة المعنفة زواجياً (منخفض)، وذلك في ضوء اختبار صحة الفروض الفرعية المنبثقة عن الفرض الأول للدراسة، والتي جاءت نتائجها بشكل إجمالي بمستوى (متوسط).

الأساليب التخطيطية كمدخل لتمكين المرأة المعنفة زواجياً

ج - النتائج الخاصة بالمعوقات والمقترحات

جدول رقم (٨) يوضح معوقات تحقيق الأساليب التخطيطية

بالمنظمات غير الحكومية لأهدافها في تمكين المرأة المعنفة زواجياً

م	المعوقات	المستوى الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
١	ضعف مشاركة المعنفات زواجياً في خطط العلاج أو الأنشطة المقدمة أو اتخاذ القرارات المعبرة عن احتياجاتهم الحقيقية	٢,٣٦	٠,٦٣	١٢
٢	انخفاض أعداد وحدات الخدمة اللازمة لتقديم البرامج التمكينية	٢,٦٨	٠,٦٦	٣ مكرر
٣	الزيادة المستمرة في إعداد طالبي المساعدة بما يفوق الإمكانيات والموارد المتاحة	٢,٧٣	٠,٦٢	١
٤	عدم توفر البنية التحتية المخصصة لتقديم برامج الايواء أو التأهيل كالمباني والقاعات والأجهزة والاثاث	٢,٦٨	٠,٦٤	٣
٥	عدم كفاية التمويل اللازم للتخطيط أو لتفعيل الأساليب	٢,٦٢	٠,٦٧	٥
٦	ضعف القدرات البشرية لبعض المتعاملين مع المعنفات زواجياً أو عدم ادراكهم لثقافة ومنظور حقوق المرأة	٢,٢٥	٠,٤٦	١٤
٧	عدم توفر الأعداد المناسبة من العاملين أو المشرفين لتقديم البرامج التمكينية	٢,٥٨	٠,٦٧	٦
٨	صعوبة متابعة المستفيدات جغرافياً أو الوصول لاماكن تواجدهم	٢,٤٠	٠,٦٥	١٠
٩	صعوبة الالتزام بتنفيذ القرارات الصادرة من الجهات الأعلى كموجه لاستراتيجيات العمل علي أرض الواقع	٢,٢٩	٠,٧١	١٣
١٠	صعوبة تحقيق الاساليب التخطيطية للأهداف التي تعبر عن رؤية ورسالة المنظمة	٢,٢٥	٠,٧٨	١٤ مكرر
١١	صعوبة قياس عائد البرامج التمكينية المقدمة في اشباع احتياجات المستفيدات	٢,٦٦	٠,٦٤	٤
١٢	صعوبة صياغة الأساليب التخطيطية بشكل علمي	٢,١٩	٠,٧٠	١٦

م	المعوقات	المستوى الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
	لتلائم معدل التغيير المطلوب تحقيقه في الانساق المستهدفة بالبرامج التمكينية			
١٣	اوقات تقديم الخدمات غير مناسبة لبعض المستفيدات	١,٦٥	٠,٧٦	٨
١٤	عدم الاعلام عن البرامج المقدمة بوسائل كافية أو مناسبة للمستفيدات أو لثقافة وظروف المجتمع المحلي	٢,٣٩	٠,٦٨	١١
١٥	صعوبة التواصل المستمر بين بعض مقدمي الخدمات والمستفيدات بعد الحصول على الخدمة	٢,٢٢	٠,٧٤	١٥
١٦	عدم اهتمام بعض المتعاملين بفحص شكاوي ومقترحات المستفيدات أو اشراكهم في خطط العلاج لمشكلاتهم	٢,٥٤	٠,٦٩	٧
١٧	عدم توفر قاعدة بيانات لأزمة لتوفير معلومات دقيقة وحديثة عن المستهدفين من البرامج التمكينية	٢,٧١	٠,٦١	٢
١٨	عدم كفاية بعض البرامج التمكينية المقدمة في إيجاد حلول جذرية لمشاكل المعنفات زواجيا	٢,٤٩	٠,٧٠	٨
١٩	ضعف اليات التكامل أو الشراكة مع المؤسسات الحكومية والأهلية ذات الصلة بتمكين المرأة ومناهضة العنف علي المستوى الاقليمي والراسي	٢,٤٥	٠,٦٩	٩
٢٠	قلة اعداد الكوادر المتخصصة للتعامل مع مشكلات المعنفات زواجيا كوحده واحده	٢,١٢	٠,٧١	١٧
	المتوسط	٢,٤١	٠,٦٨	مرتفع

يوضح الجدول السابق رقم (٨) أن مستوى معوقات تحقيق الأساليب التخطيطية لاهدافها في تمكين المرأة المعنفة زواجياً (مرتفع)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٤١) بانحراف معياري (٠,٦٨)، وجاءت هذه المعوقات مرتبة وفقاً للمتوسط الحسابي كالتالي: في الترتيب الأول. الزيادة المستمرة في إعداد طالبي المساعدة بما يفوق الإمكانيات والموارد المتاحة. بمتوسط (٢,٧٣)، وفي الترتيب الثاني. عدم توفر قاعدة بيانات لأزمة

لتوفير معلومات دقيقة وحديثة عن المستهدفين من البرامج التمكينية. بمتوسط (٢,٧١)، وفي الترتيب الثالث. عدم توفر البنية التحتية المخصصة لتقديم برامج الايواء أو التأهيل كالمباني والقاعات والأجهزة والاثاث. بمتوسط (٢,٦٨)، وفي نفس الترتيب مكرر. انخفاض أعداد وحدات الخدمة اللازمة لتقديم البرامج التمكينية، وفي الترتيب الرابع. صعوبة قياس عائد البرامج التمكينية المقدمة في اشباع احتياجات المستفيدات. بمتوسط (٢,٦٦)، وفي الترتيب الخامس. عدم كفاية التمويل اللازم للتخطيط أو لتفعيل الأساليب. بمتوسط (٢,٦٢)، وفي الترتيب السادس. عدم توفر الأعداد المناسبة من العاملين أو المشرفين لتقديم البرامج التمكينية. بمتوسط (٢,٥٨)، وفي الترتيب السابع. عدم اهتمام بعض المتعاملين بفحص شكاوي ومقترحات المستفيدات أو اشراكهم في خطط العلاج لمشكلاتهم. بمتوسط (٢,٥٤)، وفي الترتيب الثامن. عدم كفاية بعض البرامج التمكينية المقدمة في إيجاد حلول جذرية لمشاكل المعنفات زواجيا. بمتوسط (٢,٤٩)، وفي الترتيب التاسع. ضعف اليات التكامل أو الشراكة مع المنظمات الحكومية والأهلية ذات الصلة بتمكين المرأة ومناهضة العنف علي المستوى الافقي والراسي. بمتوسط (٢,٤٥)، وفي الترتيب العاشر. صعوبة متابعة المستفيدات جغرافيا أو الوصول لاماكن تواجههم. بمتوسط (٢,٤٠)، وفي الترتيب الحادي عشر. عدم الاعلام عن البرامج المقدمة بوسائل كافية أو مناسبة للمستفيدات أو لثقافة وظروف المجتمع المحلي. بمتوسط (٢,٣٩)، وفي الترتيب الثاني عشر. ضعف مشاركة المعنفات زواجيا في خطط العلاج أو الانشطة المقدمة أو اتخاذ القرارات المعبرة عن احتياجاتهم الحقيقية. بمتوسط (٢,٣٦)، وتتفق نتائج الجدول السابق مع ما أكدت عليه دراسة (حيدر، ٢٠١٠) من أن المنظمات الحكومية وغير الحكومية تعاني

من ضعف نظم المعلومات والتنسيق والتكامل في البرامج المقدمة لتمكين المرأة المعنفة، ودراسة (Patel & Srivastava, 2006) والتي أكدت على أن أهم معوقات تمكين المرأة هي البيئة غير الداعمة ونقص الموارد المادية والبشرية المطلوبة، وهو ما يشير طبقاً لتلك النتائج للقصور الإعلامي وضعف البرامج التدريبية، وضعف المشاركة وانخفاض التمويل، وضعف نظم المعلومات، وخاصة في ظل عدم توفر البنية التحتية اللازمة لتقديم البرامج التمكينية كالإيواء والتأهيل مثل المباني والقاعات والأجهزة والأثاث، وصعوبة قياس عائد البرامج المقدمة على المستفيدات، فضلاً عن عدم التواجد الفعلي لمن يجب أن تشملهم المشاركة من المعنفات كأحد مداخل التمكين للمساعدة في التحكم واتخاذ القرارات ومسارات العمل.

جدول رقم (٩) يوضح مقترحات تحقيق الأساليب التخطيطية بالمنظمات غير الحكومية

لأهدافها في تمكين المرأة المعنفة زواجياً

م	المقترحات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
١	التحديد الدقيق لانساق الممارسة للمستهدفين من الأساليب التخطيطية بدقة	٢,٦٧	٠,٦٣	٣
٢	توفير أماكن مجهزة لاستقبال المعنفات زواجياً وتقديم البرامج التمكينية اللازمة لحالة كل منهم على حده	٢,٤٢	٠,٦٨	١٠ مكرر
٣	ارتباط الأساليب التخطيطية بمنهجية التخطيط في الأعداد والتنفيذ والمتابعة والتقييم	٢,٣١	٠,٨٤	١٣
٤	زيادة الموارد والمخصصات المالية وتوجيهها باستقلالية لتطوير وابتكار الأساليب التخطيطية والادوات المناسبة لتطبيقها علي ارض الواقع	٢,٦٣	٠,٦٣	٤
٥	توفير برامج تمكين جديدة تلائم تطور احتياجات المعنفات زواجياً	٢,٣٢	٠,٧٦	١٣

الأساليب التخطيطية كمدخل لتمكين المرأة المعنفة زواجيا

م	المقترحات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
٦	إشراك المنظمات المحلية في اتخاذ القرارات المعبرة عن احتياجات المرأة المعنفة زواجيا	٢,٣٣	٠,٨١	١١
٧	مراعاة تلاؤم الأساليب التخطيطية مع واقع وظروف المجتمع المحلي	٢,٠٩	٠,٧٩	١٧
٨	الدراسة الواقعية لمشاكل المعنفات لتحديد الأساليب التخطيطية المثلى لها	٢,٥٥	٠,٦١	٦
٩ ع	استثارة الجهود التطوعية لأفراد المجتمع المحلي لدعم خطط التمكين الحالية أو المستقبلية	٢,٣٠	٠,٧٤	١٤
١٠	زيادة أعداد الأخصائيين الاجتماعيين بالمنظمة للتعامل مع الأعداد والحالات المتزايدة للمعنفات زواجيا بشكل مهني يشمل كافة ابعاد التمكين	٢,٦٠	٠,٦٤	٥
١١	التقويم المستمر لعائد البرامج التمكينية والاستفادة من التغذية العكسية لتطوير البرامج المقدمة	٢,٧٤	٠٠,٦١	١
١٢	اختيار الأسلوب التخطيطي الأمثل بعد التحديد الدقيق لأولويات احتياجات المعنفات زواجيا بالأسلوب العلمي	٢,٧٠	٠,٦٤	٢
١٣	الاستعانة بالخبراء والمتخصصين لتحديد الأساليب التخطيطية المناسبة وتطويرها واقتراح الاستراتيجيات والتكتيكات المناسبة لتطبيقها	٢,٥٥	٠,٦٥	٦ مكرر
١٤	استخدام الوسائل الإعلامية المناسبة بالمجتمع المحلي لإبراز الإنجازات والتعريف بالمشكلات التي تواجهها المنظمة في تحقيق أهدافها	٢,٤٨	٠,٦٨	٩
١٥	التركيز على الأساليب الوقائية والإنمائية كاستراتيجيات وقائية لمنع ظهور المشكلات واكتشاف وتنمية القدرات للمستهدفين	٢,٧٠	٠,٦٣	٢ مكرر

م	المقترحات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
١٦	الاستعانة بالنماذج المثالية والتجارب الناجحة للبرامج التمكينية المطبقة بمؤسسات ومجتمعات أخرى مشابهة	٢,٢٩	٠,٨١	١٥
١٧	تقدير احتياجات المعنفات زواجياً بالوسائل العلمية للتنبؤ بالبرامج التمكينية المناسبة لمقابلتها مستقبلاً	٢,٤٢	٠,٦٨	١٠
١٨	نشر المعلومات الخاصة بإمكانيات المنظمة للمعنفات زواجياً والمنظمات الأخرى التي يمكنهم الاستفادة منها	٢,٥٣	٠,٦٦	٧
١٩	توفير الموارد البشرية بالكم والكيف المناسبين لإنجاز الأهداف الحالية أو المستقبلية	٢,٥١	٠,٦٢	٨
٢٠	دعم الجامعات ومركز البحوث المتخصصة والمؤسسات التعليمية والتربوية في اختيار الأساليب التخطيطية والبرامج التمكينية المقدمة بدقة للمستهدفين	٢,٢٥	٠,٨٦	١٦
٢١	المتوسط	٢,٤٦	٠,٦٢	مرتفع

يوضح الجدول السابق رقم (٩) أن مستوى مقترحات تحقيق الأساليب التخطيطية لاهدافها في تمكين المرأة المعنفة زواجياً (مرتفع)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٤٦) بانحراف معياري (٠,٦٢)، وجاءت هذه المقترحات مرتبة وفقاً للمتوسط الحسابي كالتالي: في الترتيب الأول. التقويم المستمر لعائد البرامج التمكينية والاستفادة من التغذية العكسية لتطوير البرامج المقدمة. بمتوسط (٢,٧٤)، وفي الترتيب الثاني. اختيار الأسلوب التخطيطي الأمثل بعد التحديد الدقيق لأولويات احتياجات المعنفات زواجياً بالأسلوب العلمي. بمتوسط (٢,٧٠)، وفي نفس الترتيب مكرر. التركيز على الأساليب الوقائية والإنمائية كاستراتيجيات وقائية لمنع ظهور المشكلات

واكتشاف وتنمية القدرات للمستهدفين. وفي الترتيب الثالث. التحديد الدقيق لانساق الممارسة للمستهدفين من الأساليب التخطيطية بدقة. بمتوسط (٢,٦٧)، وفي الترتيب الرابع. زيادة الموارد والمخصصات المالية وتوجيهها باستقلالية لتطوير وابتكار الأساليب التخطيطية والادوات المناسبة لتطبيقها علي ارض الواقع. بمتوسط (٢,٦٣)، وفي الترتيب الخامس. زيادة أعداد الأخصائيين الاجتماعيين بالمنظمة للتعامل مع الحالات والاعداد المتزايدة للمعنفات زواجيا بشكل مهني يشمل كافة ابعاد التمكين. بمتوسط (٢,٦٠)، وفي الترتيب السادس. الدراسة الواقعية لمشاكل المعنفات لتحديد الأساليب التخطيطية المثلي لها. بمتوسط (٢,٥٥)، وفي نفس الترتيب مكرر. الاستعانة بالخبراء والمتخصصين لتحديد الأساليب التخطيطية المناسبة أو تطويرها واقتراح الاستراتيجيات والتكتيكات المناسبة لتطبيقها، وفي الترتيب السابع. نشر المعلومات الخاصة بإمكانيات المنظمة للمعنفات زواجيا والمنظمات الاخرى التي يمكنهم الاستفادة منها. بمتوسط (٢,٥٣)، وفي الترتيب الثامن. توفير الموارد البشرية بالكم والكيف المناسبين لانجاز الأهداف الحالية أو المستقبلية. بمتوسط (٢,٥١)، وفي الترتيب التاسع. استخدام الوسائل الإعلامية المناسبة بالمجتمع المحلي لإبراز الإنجازات والتعريف بالمشكلات التي تواجهها المنظمة في تحقيق أهدافها. بمتوسط (٢,٤٨)، وفي الترتيب العاشر. تقدير احتياجات المعنفات زواجيا بالوسائل العلمية للتعويض بالبرامج التمكينية المناسبة لمقابلتها مستقبلا. بمتوسط (٢,٤٢)، وفي نفس الترتيب مكرر. توفير اماكن مجهزة لاستقبال المعنفات زواجيا وتقديم البرامج التمكينية اللازمة لحالة كل منهم علي حده، وتتفق تلك النتائج مع ما أكدت عليه بعض الكتابات النظرية التي تم تناولها في الاطار

النظري للدراسة والتي اكدت علي أن أهم المقومات التي تساعد على نجاح العملية التخطيطية واختيار الأساليب التخطيطية الفعالة لتحقيق الأهداف، هي امتلاك القوة إصدار القرارات الإدارية لوضع الأهداف موضوع التنفيذ، وتوفر قواعد سليمة وكافية للبيانات وكوادر بشرية مؤهلة للعمل التخطيطي، وأساليب ملائمة للتقويم والمتابعة، وإمكانيات مادية وتنظيم مؤسسي مناسب لذلك، كما تتفق تلك النتائج مع ما اكدت عليه دراسة (الصالح والخاروف، ٢٠١٥) بضرورة زيادة أعداد الإخصائيين الاجتماعيين بالمؤسسات المعنية بمكافحة العنف ضد المرأة وتطوير الخدمات المقدمة والتعريف بخدمات المنظمة، ودراسة (Daniela,velte,et al,, 2006) والتي أكدت على ضرورة الاعتماد على الخبراء المشهود لهم بالكفاءة في اختيار الأساليب التخطيطية الملائمة للتنبؤ بصورة المستقبل المنشودة كأساليب السيناريو، وأسلوب دلفي والعصف الذهني، ودراسة (الرشيدي، ٢٠١٢) والتي أكدت على ضرورة الاعتماد على أساليب موضوعية لتقدير الاحتياجات وأساليب فعالة في التقويم والبحوث والاستشارات، ودراسة (عبدالعزیز، ٢٠٢٣) والتي اظهرت ضرورة الالتزام بمراحل العملية التخطيطية ومشاركة المستفيدات بمشروع مناهضة العنف ضد المرأة، والاستعانة بالخبرات وتوفر الهيكل التنظيمي، وتوفير المتطلبات الإدارية والبشرية والتنظيمية والمالية والمعلوماتية لتفعيل عائد البرامج علي المعنفات.

الأساليب التخطيطية كمدخل لتمكين المرأة المعنفة زواجيا

٢- نتائج الخاصة بمستوي برامج التمكين المقدمة بالمنظمات غير الحكومية للمرأة المعنفة زواجيا:

أ- النتائج الخاصة بالبيانات الاولية للمستفيدات، والتي يوضحها الجدول التالي رقم (١٠)

١	السن:	نعم	لا
	أقل من ٢٥ سنة	٣٢	١٨,٩
	من ٢٥ لأقل من ٣٠	٤٠	٢٣,٧
	من ٣٠ أقل من ٣٥	٥٧	٣٣,٧
	من ٣٥ لأقل من ٤٠	٢١	١٢,٤
	من ٤٠ لأقل من ٤٥	١٩	١١,٣
٢	الحالة التعليمية :	---	---
	محو أمية	٣٦	٢١,٢
	ابتدائي	٣٢	١٨,٩
	اعدادي	٣٦	٢١,٣
	دبلوم/ثانوي عام/ثانوي ازهري	٤٩	٢٩
	جامعي	١٦	٩,٦
٣	المهنة :	---	---
	تعمل/عمل حكومي/قطاع عام	٣٧	٢١,٩
	تعمل/عمل خاص	٥٥	٣٢,٥
	لا تعمل/ربة منزل	٧٧	٤٥,٦
٤	عدد افراد الاسرة (بالإضافة للزوج)	---	---
	أثنان فقط	٥٤	٣١,٩
	ثلاثة افراد	٣٦	٢١,٣
	اربعة افراد	٤٨	٢٨,٤
	خمسة أفراد فاكتر	٣١	١٨,٤

٥	متوسط الدخل الحالي	---	---
	أقل من ١٠٠٠ ج.	٥١	٣٠,٢
	من ١٠٠٠ لـ ١٥٠٠ ج	٥٦	٣٣,١
	من ١٥٠٠ لـ ٢٠٠٠ ج	٢٧	١٦
	من ٢٠٠٠ لـ ٢٥٠٠ ج	٩	٥,٣
	من ٢٥٠٠ لـ ٣٠٠٠ ج	٢٤	١٤,٢
	من ٣٠٠٠ ج. فأكثر	٩	٥,٣
٦	منطقة السكن :	---	---
	ريف / قرية	٩٣	٥٥
	حضر/ مدينة	٧٦	٤٥
٧	عدد سنوات الزواج :	---	---
	أقل من ٣ سنوات	٥٦	٣٣
	من ٣ لـ ٦ سنوات	٥٠	٢٩,٦
	من ٦ لـ ٩ سنوات	٤٠	٢٣,٦
	من ٩ سنوات فأكثر	٢٣	١٣,٨

يوضح الجدول السابق رقم (١٠) تنوع الفئات العمرية للنساء المعنفات زواجياً، حيث جاء في مقدمتهم. الفئة العمرية من ٣٠ لـ ٣٥ سنة. بنسبة ٣٣,٧%، تلاها الفئة العمرية من ٢٥ لـ ٣٠ سنة. بنسبة ٢٣,٧%، ثم الفئة العمرية الأقل من ٢٥ سنة. بنسبة ١٨,٩%، ثم الفئة العمرية من ٣٥ لـ ٤٠ سنة. بنسبة ١٢,٤%، وأخيراً الفئة العمرية من ٤٠ لـ ٤٥ سنة. بنسبة ١٢,٣%، كما أن نسبة ٢٩% منهم يحملون مؤهلات متوسطة (دبلوم)، تلاها الحاصلين على الإعدادية. بنسبة ٢١,٣%، ثم الحاصلين على محو الأمية. بنسبة ٢١,٢%، ثم الحاصلين على الابتدائية. بنسبة ١٨,٩%، وأخيراً من حصلوا على موهل عالي. بنسبة ٩,٦%، وكذلك فإن غالبيتهم ربة منزل. بنسبة

الأساليب التخطيطية كمدخل لتمكين المرأة المعنفة زواجيا

٤٥,٦%، ثم من يعملون عمل خاص. بنسبة ٣٢,٥%، وأخيرا من تعمل عمل حكومي. بنسبة ٢١,٩%، كما أن عدد أفراد الأسرة بالإضافة للزوج لدي غالبيتهم بلغ. اثنان فقط. بنسبة ٣١,٩%، ثم أربعة أفراد. بنسبة ٢٨,٤%، تلي ذلك ثلاثة أفراد. بنسبة ٢١,٣%، ثم خمسة أفراد فاكثر. بنسبة ١٨,٤%، وكذلك فان متوسط الدخل الحالي لغالبيتهم يتراوح بين ١٠٠٠ لاقل من ١٥٠٠ ج. بنسبة ٣٣,١%، ثم من يقل عن ١٠٠٠ ج. بنسبة ٣٠,٢%، تلاه من يتراوح بين ١٥٠٠. لاقل ٢٠٠٠ ج. بنسبة ١٦%، ثم من يتراوح بين ٢٥٠٠ لاقل من ٣٠٠٠ ج. بنسبة ١٤,٣%، ثم من يتراوح بين ٢٠٠٠ لاقل من ٢٥٠٠ ج. بنسبة ٣,٥%، وبنفس النسبة من يزيد دخلهم عن ٣٠٠٠ ج، كما أن غالبيتهم يسكنون في مناطق ريفية. بنسبة ٥٥%، ثم من يسكنون في مناطق حضرية. بنسبة ٤٥%، وكذلك فان عدد سنوات الزواج لدي غالبيتهم جاء في مقدمتها. اقل من ٣ سنوات. بنسبة ٣٣%، ثم من ٣ لاقل من ٦ سنوات. بنسبة ٢٩,٦%، ثم من ٦ لاقل من ٩ سنوات. بنسبة ٢٣,٦%، واخيرا ما يزيد عن ٩ سنوات. بنسبة ١٣,٨%.

ب- النتائج الخاصة ببرامج التمكين المقدمة بالمنظمات غير الحكومية للمرأة المعنفة زواجيا.

جدول رقم (١١) يوضح مستوى برامج التمكين الاجتماعي

م	التمكين الاجتماعي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
١	تساعدني على تكوين علاقات اجتماعية إيجابية مع المحيطين كأفراد الأسرة والأقارب والأصدقاء وعلاقات جديدة ومتكافئة مع الآخرين بالمجتمع	٢,٥١	٠,٦٣	٣
٢	توعيتي بمتطلبات الأدوار الجديدة لي داخل الأسرة والمترتبة على المشكلة	٢,٣٨	٠,٦٦	٦

م	التمكين الإجتماعي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
٣	مساعدتي في إدراك طبيعة المشكلة ومفهوم الاسرة ومقوماتها وادوارها الجديدة	٢,٤٧	٠,٦١	٤
٤	تنمية قدرتي على تحمل المسؤولية للتحكم في الظروف والأوضاع الناشئة عن التغيير	٢,٤٢	٠,٦٢	٥ مكرر
٥	تنمية وعيي بخطورة بعض الظواهر السلبية والعادات والتقاليد المؤثرة في حدوث المشكلة	٢,٦٧	٠,٧٠	٢
٦	تنمية معارفي الخاصة بالمجتمع والظواهر الاجتماعية وتأثيراتها في حدوث وحل المشكلة	٢,٠٧	٠,٧٤	٨
٧	مساعدتي في الحصول على المكانة الاجتماعية والتقدير اللازم لإنسانياتي	٢,٤٢	٠,٦٥	٥
٨	تزيد من قدرتي على مواجهة مشكلات الأبناء وتقديم المشورة المناسبة لهم	١,٤٩	٠,٨٧	١٠
٩	تنمي مهاراتي الحياتية للاعتماد على النفس ومواجهة مشاكل الحياة كمهارات الاتصال وحل المشكلة واستثمار الموارد	١,٥٤	٠,٨٨	٩
١٠	تنمي قيمي الدينية والأخلاقية التي يجب الارتكاز عليها لحل مشكلتي	٢,٧١	٠,٥٩	١
١١	إكسابي المهارات الاجتماعية كالمشاركة أو التواصل أو الضبط أو المرونة	٢,٠٧	٠,٧٤	٨ مكرر
١٢	مساعدتي على اكتساب ثقافة الحوار والتشارك لحل مشكلاتي الأسرية وغيرها	٢,١١	٠,٦٨	٧
	المتوسط	٢,٢٣	٠,٦٩	متوسط

يوضح الجدول السابق رقم (١١) أن مستوى برامج التمكين الاجتماعي (متوسط)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٢٣) بانحراف

معياري (٠,٦٩)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي كالتالي: الترتيب الأول. تنمي قيمي الدينية والأخلاقية التي يجب الارتكاز عليها لحل المشكلة. بمتوسط (٢,٧١)، وفي الترتيب الثاني. تنمية وعي بخطورة بعض الظواهر السلبية والعادات والتقاليد المؤثرة في حدوث المشكلة. بمتوسط (٢,٦٧)، وفي الترتيب الثالث. تساعدني علي تكوين علاقات اجتماعية إيجابية مع المحيطين كأفراد الأسرة والأقارب والأصدقاء وعلاقات جديدة ومتكافئة مع الآخرين بالمجتمع. بمتوسط (٢,٥١)، وفي الترتيب الرابع. مساعدتي في إدراك طبيعة المشكلة ومفهوم الاسرة ومقوماتها وادواري الجديدة. بمتوسط (٢,٤٧)، وفي الترتيب الخامس. مساعدتي في الحصول على المكانة الاجتماعية والتقدير اللازم لإنسانيتي. بمتوسط (٢,٤٢)، وفي نفس الترتيب مكرر. تنمية قدرتي على تحمل المسؤولية للتحكم في الظروف والأوضاع الناشئة عن التغيير، وفي الترتيب السادس. توعيتي بمتطلبات الأدوار الجديدة لي داخل الأسرة والمترتبة على المشكلة. بمتوسط (٢,٣٨)، وتتفق تلك النتائج مع ما أكدت عليه دراسة (Oyeoku et al.,2013) بأهمية أن تقدم مؤسسات الرعاية للخدمات الاجتماعية للمعنفات، وتكثيف الندوات والمحاضرات للتوعية وخاصة لسكان المناطق الريفية، ودراسة (أحمد، ٢٠١٧) والتي أكدت على اهمية تقديم الخدمات التي تسهم في تحسين الأوضاع الاجتماعية لضحايا العنف ورعاية الضحايا من المعنفات بالبرامج المناسبة من أجل تمكينهن.

بينما جاء في نهاية الترتيب. تنمي مهاراتي الحياتية للاعتماد على النفس ومواجهة مشاكل الحياة كمهارات الاتصال وحل المشكلة واستثمار الموارد. بمتوسط (١,٥٤) في الترتيب التاسع، وتزيد من قدرتي على مواجهة مشكلات الأبناء وتقديم المشورة المناسبة لهم. بمتوسط (١,٤٩) في الترتيب العاشر والأخير، وتتفق تلك النتائج مع أوصت به دراسة (سرحان، ٢٠١١)

من ضرورة التركيز على تنمية المهارات الحياتية وفرص المشاركة في التنظيمات المجتمعية من أجل تمكين المرأة لتحسين ظروفها المعيشية ودمجها في جهود التنمية.

جدول رقم (١٢) يوضح مستوى برامج التمكين السياسي

م	التمكين السياسي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
١	تنمي وعي السياسي بحقوقه وواجباته السياسية في المجتمع	٢,٦١	٠,٦٤	٣
٢	توعيتي بالوسائل المشروعة للحصول على حقوقي	٢,٥٦	٠,٦٩	٥
٣	تنمية معارفي بحقوق في الاختيار لاتخاذ القرار الصحيح	٢,١٩	٠,٧٠	٦
٤	تنمية معارفي السياسية اللازمة للمشاركة وابداء الرأي	٢,٥٨	٠,٦٥	١
٥	مساعدتي في الحصول على بطاقة انتخابية	٢,٦٩	٠,٦٣	١
٦	تعزيز مشاركتي في الأحزاب أو المنظمات الأهلية	٢,١٤	٠,٦٨	٨
٧	توعيتي بآليات الممارسة السياسية للمشاركة في اتخاذ القرارات المجتمعية	١,٦٣	٠,٦٢	١
٨	مساعدتي في اكتساب القوة لاتخاذ القرارات في ضوء حقوقي لإحداث التغير	٢,١٧	٠,٧٠	٧ مكرر
٩	اكتسابي مهارة المطالبة بالحقوق في اطار مكافحة التمييز ضد المرأة	١,٦٦	٠,٨٨	٩
١٠	توفر لي خلفية معرفية عن القوانين الداعمة لي سياسياً	٢,١٧	٠,٦٧	٧
١١	تساعدني علي ممارسة حقوقي السياسية في التصويت والانتخاب والاختيار	٢,٦٦	٠,٦١	٢
١٢	اكتسابي مهارات التفاوض للوصول لحقوقي	١,٥١	٠,٨٦	١١
	المتوسط	٢,٢١	٠,٦٩	متوسط

يوضح الجدول السابق رقم (١٢) أن مستوى برامج التمكين السياسي (متوسط)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٢١) بانحراف معياري (٠,٦٩)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي كالتالي: الترتيب الأول. مساعدتي في الحصول على بطاقة انتخابية. بمتوسط (٢,٦٩)، وفي الترتيب الثاني. تساعدني على ممارسة حقوقي السياسية في التصويت والانتخاب والاختيار. بمتوسط (٢,٦٦)، وفي الترتيب الثالث. تنمي وعيي السياسي بحقوقتي وواجباتي السياسية في المجتمع. بمتوسط (٢,٦١)، وفي الترتيب الرابع. تنمي معارفي السياسية اللازمة للمشاركة وإبداء الرأي. بمتوسط (٢,٥٨)، وفي الترتيب الخامس. توعيتي بالوسائل المشروعة للحصول على حقوقي. بمتوسط (٢,٥٦).

بينما جاء في نهاية الترتيب. اكتسابي مهارة المطالبة بالحقوق في إطار مكافحة التمييز ضد المرأة. بمتوسط (١,٦٦) في الترتيب التاسع، وتوعيتي بآليات الممارسة السياسية للمشاركة في اتخاذ القرارات المجتمعية. بمتوسط (١,٦٣) في الترتيب العاشر، واكتسابي مهارات التفاوض للوصول لحقوقي. بمتوسط (١,٥١) في الترتيب الحادي عشر والأخير، ولعل هذا ما يؤكد ضرورة العمل على توفير الخدمات التي تدعم اكتساب المهارات الأساسية للتمكين السياسي للمرأة المعنفة زواجياً وخاصة مهارة المطالبة والتفاوض، وتكثيف برامج التوعية الخاصة بكيفية الممارسة السياسية والمشاركة في أنشطة المجتمع المحلي، وهي نتائج تؤكد علي احتياج تلك المنظمات للأدوار المهنية للاخصائيين الاجتماعيين، وهو ما يتفق مع ما اكدت عليه دراسة(عيد،٢٠٢١) بضرورة قيام المنظم الاجتماعي لتحقيق اهداف مراكز الاستضافة للمرأة المعنفة بأدوار العامل المساعد والمدعم والمساند لتمكين المعنفات وبناء الثقة والمطالبة بالحقوق والسعي لاستصدار التشريعات المناسبة والتواصل مع الجهات المانحة والحقوقية للدفاع عنهم.

جدول رقم (١٣) يوضح مستوى برامج التمكين القانوني

م	التمكين القانوني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
١.	تدعيم حصولي على حقوقي بالميراث أو الحقوق المدنية الاخرى	٢,١٧	٠,٧١	٦
٢.	توعيتي بالحقوق والواجبات الزوجية في الاسلام أو الشرائع السماوية كالاختيار والطلاق والحقوق المدنية المترتبة علي كل قرار	٢,٦٦	٠,٦٤	٣
٣.	توفر لي الاستشارات القانونية حول ابعاد المشكلة القضائية أو محامين للدفاع عن حقوقي	٢,٥١	٠,٦٦	٧
٤.	زيادة معارفي القانونية بإجراءات التقاضي في جرائم العنف ضد المرأة	٢,٧٢	٠,٥٨	١
٥.	توعيتي بالعقوبات الواردة بالقوانين للحالات المطابقة لحالتي	٢,٥١	٠,٦٣	٥
٦.	توعيتي بطبيعة الإجراءات الإدارية لإثبات حقوقي والحصول عليها	٢,٦٦	٠,٦٠	٣ مكرر
٧.	تتواصل بالمنظمات الأخرى ذات العلاقة لمساعدتي في الدفاع عن حقوقي وتعرفني بوسائل اتصالي بها لمساعدتي كالخط الساخن	٢,٧٠	٠,٦٤	٢
٨.	توعيتي بحقوقتي في حالات البطالة أو الحصول علي العمل أو التأمين	١,٣١	٠,٨٩	١١
٩.	تتابع معي باستمرار سير القضايا وتنفيذ الأحكام	١,٤١	٠,٨٤	٩
١٠.	تتواصل باستمرار مع مكاتب الاستشارات القانونية أو المؤسسات الحقوقية لحصولي علي حقوقي	١,٣٧	٠,٨٧	١٠
١١.	تتمني وعبي بالمعارف ذات الصلة بطبيعة الإجراءات الجنائية والمستندات اللازمة لإثبات حقوقي	٢,٦٣	٠,٦٣	٤
١٢.	تساعدني في التغلب علي المشاكل التي تحول دون تمتعي بحقوقتي القانونية	١,٤٥	٠,٨١	٨
	المتوسط	٢,١٤	٠,٧٠	متوسط

يوضح الجدول السابق رقم (١٣) أن مستوى برامج التمكين القانوني (متوسط)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,١٤)، بانحراف معياري (٠,٧٠)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي كالتالي: الترتيب الأول. زيادة معارفي القانونية بإجراءات التقاضي في جرائم العنف ضد المرأة. بمتوسط (٢,٧٢)، وفي الترتيب الثاني. تتواصل مع المنظمات الاخرى ذات العلاقة لمساعدتي في الدفاع عن حقوقي وتعرفني بوسائل اتصالي بها لمساعدتي كالخط الساخن. بمتوسط (٢,٧٠)، وفي الترتيب الثالث. توعيتي بالحقوق والواجبات الزوجية في الاسلام أو الشرائع السماوية كالاختيار والطلاق والحقوق المدنية المترتبة علي كل قرار. بمتوسط (٢,٦٦)، وفي نفس الترتيب مكرر. توعيتي بطبيعة الإجراءات الإدارية لإثبات حقوقي والحصول عليها، وفي الترتيب الرابع. تنمي وعيي بالمعارف ذات الصلة بطبيعة الإجراءات الجنائية والمستندات اللازمة لإثبات حقوقي. بمتوسط (٢,٦٣)، وفي الترتيب الخامس. توعيتي بالعقوبات الواردة بالقوانين للحالات المطابقة لحالتي. بمتوسط (٢,٥١)، وتتفق تلك النتائج مع ما أكدت عليه دراسة (أحمد، ٢٠١٧) من أهمية برامج التمكين القانوني من خلال استخدام آليات نشر الثقافة القانونية وتوفير المعلومات اللازمة للمستهدفين، ودراسة (الصلاح، والخاروف، ٢٠١٥) من أن خدمات التمكين القانوني لها دور في تمكين المرأة وخاصة اللاتي تطلبن الخدمة القانونية، ودراسة (المجلس القومي للمرأة ٢٠٠٩) والتي أكدت على احتياج المعنفات للوصول للمساعدة القانونية، كما ان بروتوكولات التعاون مع الوزارات الأخرى كالدخالية والعدل تسهم في توفير وحدات مكافحة العنف وحماية المرأة المعنفة.

بينما جاء في نهاية الترتيب. تساعدني في التغلب على المشاكل التي تحول دون تمتعي بحقوقى القانونية. بمتوسط (١,٤٥) في الترتيب الثامن، وتتابع معى باستمرار سير القضايا وتنفيذ الأحكام. بمتوسط (١,٤١) في الترتيب التاسع، وتتواصل باستمرار مع مكاتب الاستشارات القانونية أو المؤسسات الحقوقية لحصولي على حقوقي. بمتوسط (١,٣٧) في الترتيب العاشر، وتوعيتي بحقوقى في حالات البطالة أو الحصول على العمل أو التأمين. بمتوسط (١,٣١) في الترتيب الحادى عشر والأخير، وتتفق تلك النتائج مع ما أوصت به دراسة (Elisberg.M et al.,2014) من ضرورة تحقيق تمكين المرأة بتفعيل القوانين وتطويرها وزيادة برامج الوقاية والتوعية بحقوقها، ومشاركة المرأة بمناقشة قضايا مجتمعها ومشاركتها في اتخاذ القرارات على مستوى الأسر، والتوعية المكثفة للرجال والنساء حول العلاقات التعاونية بينهم.

جدول رقم (١٤) يوضح مستوى برامج التمكين الاقتصادي

م	التمكين الاقتصادي	المتوسط الحسابى	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
١.	توفر لى التدريب المهني على بعض الحرف والصناعات التي يمكن أن توفر لى دخل مناسب	١,٦٢	٠,٨٢	٨
٢.	تساعدني في الالتحاق بمشروعات الأسر المنتجة	٢,١١	٠,٦٧	٧
٣.	توفر لى قروض لإقامة مشروعات إنتاجية مولدة للدخل	٢,١١	٠,٦٩	٧ مكرر
٤.	تنمي وعيى بحقوقى الاقتصادية في العمل وممارسة النشاط الاقتصادي أو اثبات حقوقي بالميراث	٢,٦٤	٠,٦٥	٢
٥.	توفر لى فرص التشغيل أو الحصول على العمل بالتنسيق مع المؤسسات الأخرى	١,٤٩	٠,٨٦	١٠
٦.	تساعدني في تغيير اتجاهاتي السلبية نحو عمل المرأة بشكل عام	٢,٦٢	٠,٦٢	٣

الأساليب التخطيطية كمدخل لتمكين المرأة المعنفة زواجيا

م	التمكين الاقتصادي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
٧.	توفر لي المعرفة والخبرة بالإدارة المالية للمشروعات الانتاجية الصغيرة أو تسويق منتجاتها	١,٣٧	٠,٨٧	١١
٨.	توعيتي بطرق ترشيد الاستهلاك والادخار	٢,٥٥	٠,٧٠	٥
٩.	تساعدني في الاستفادة من المؤسسات الأخرى وما توفره من دعم كالمبادرات المجتمعية	٢,٥٨	٠,٦٩	٤
١٠.	توفر لي اعانات مالية أو تيسر حصولي علي معاشات ضمانيه بالتنسيق مع المؤسسات المتخصصة لمواجهة متطلبات المعيشة	٢,٦٨	٠,٦٥	١
١١.	توفر لي التمويل اللازم لإقامة مشروعات إنتاجية صغيرة أو المساعدة الفنية أو استخراج حساب بنكي لحالي أو بنفسها أو بالتنسيق مع المؤسسات التمويلية الأخرى	١,٦٠	٠,٨٨	٩
١٢.	توعيتي بثقافة المجتمع وتأثيرها على ضوابط حصولي أو التحاقي بالعمل	٢,٥٣	٠,٦٢	٦
	المتوسط	١,٩٨	٠,٧٢	متوسط

يوضح الجدول السابق رقم (١٤) أن مستوى برامج التمكين الاقتصادي (متوسط)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (١,٩٨)، بانحراف معياري (٠,٧٢)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي كالتالي: الترتيب الأول. توفر لي اعانات مالية أو تيسر حصولي على معاشات ضمانيه بالتنسيق مع المؤسسات المتخصصة لمواجهة متطلبات المعيشة. بمتوسط (٢,٦٨)، وفي الترتيب الثاني. تنمي وعبي بحقوقى الاقتصادية في العمل وممارسة النشاط الاقتصادي أو أثبات حقوقى في الميراث. بمتوسط (٢,٦٤)، وفي الترتيب الثالث. تساعدني في تغيير اتجاهاتي السلبية نحو عمل المرأة بشكل عام. بمتوسط (٢,٦٢)، وفي الترتيب الرابع. تساعدني في الاستفادة من المؤسسات الأخرى وما توفره من دعم كالمبادرات المجتمعية.

بمتوسط (٢,٥٨)، وفي الترتيب الخامس. تنمي وعي بطرق ترشيد الاستهلاك والادخار. بمتوسط (٢,٥٥)، وفي الترتيب السادس. توعيتي بثقافة المجتمع وتأثيرها على ضوابط حصولي أو التحاقي بالعمل. بمتوسط (٢,٥٣).

بينما جاء في نهاية الترتيب. توفر لي التدريب المهني على بعض الحرف والصناعات التي يمكن أن تلأئم قدراتي وتوفر لي دخل مناسب. بمتوسط (١,٦٢) في الترتيب الثامن، وتوفر لي التمويل اللازم لإقامة مشروعات إنتاجية صغيرة أو المساعدة الفنية أو استخراج حساب بنكي لحالي بنفسها أو بالتنسيق مع المنظمات التمويلية الأخرى. بمتوسط (١,٦٠) في الترتيب التاسع، وتوفر لي فرص التشغيل أو الحصول على العمل بالتنسيق مع المؤسسات الأخرى. بمتوسط (١,٤٩) في الترتيب العاشر، وتوفر لي المعرفة والخبرة بالإدارة المالية للمشروعات الإنتاجية الصغيرة أو تسويق منتجاتها. بمتوسط

(١,٣٧) في الترتيب الحادي عشر والأخير، وتتفق تلك النتائج مع ما أكدت عليه دراسة (أحمد، ٢٠١٧) من أن تحسين الظروف الاقتصادية للمرأة المعنفة يتطلب العمل للحد من فقرها وتوفير التمويل والتدريب اللازم لتنمية قدراتها والمعلومات لمساعدتها على الوصول للموارد المجتمعية

جدول رقم (١٥) يوضح مستوى برامج التمكين التعليمي

م	التمكين التعليمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
١.	تساعدني في الالتحاق ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار	٢,٤٤	٠,٦٨	٦
٢.	تساعدني في الالتحاق بمراكز التدريب المهني لتوفير فرص التعليم أو لمحو الأمية مع التدريب	٢,١٠	٠,٧٠	٧
٣.	توفر لي وسائل تعليمية مناسبة لتنمية مهارات التعلم والقراءة والمعرفة	٢,٥٦	٠,٦٤	٣

الأساليب التخطيطية كمدخل لتمكين المرأة المعنفّة زواجياً

م	التمكين التعليمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
٤.	توعيتي بحقوق في التعليم والتعلم بالمنطقة التي اعيش فيها	٢,٦٩	٠,٥٩	٢
٥.	تتّمي مهاراتي للتعامل مع الأجهزة الحديثة (الكمبيوتر) طبق المستوى تعليمي لمحو الامية الرقمية	١,٣٧	٠,٨٩	١٢
٦.	تساعدني علي حل مشكلات تسرب ابنائي من مراحل التعليم الأساسي	١,٤٨	٠,٨٧	١١
٧.	تساعدني في إلحاق اطفالي بدور الحضانة	٢,٠٦	٠,٧٠	٨
٨.	توفر لي مكتبة متخصصة للاطلاع والقراءة تتناسب مع مستوى تعليمي	١,٥٣	٠,٧٩	١٠
٩.	توفر لي النشرات والكتيبات والمطبوعات والأدوات المدرسية اللازمة لي أو لأبنائي	٢,٧١	٠,٦٢	١
١٠.	تتعاون مع المؤسسات التعليمية المتخصصة كالمدارس لتقديم الخدمات اللازمة لي	٢,٥١	٠,٦٩	٤
١١.	توفر لي فرصة تعليمية مناسبة لمستواي استيعابي في اماكن مناسبة ويقدمها اشخاص مؤهلين	١,٦٠	٠,٨٧	٩
١٢.	توفر لي حوافز تشجّعني على الاستمرار في التعليم والتعلم	٢,٥٠	٠,٦٣	٥
	المتوسط	٢,١١	٠,٧٣	متوسط

يوضح الجدول السابق رقم (١٥) أن مستوى برامج التمكين التعليمي (متوسط)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,١٢)، بانحراف معياري (٠,٧٣)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي كالتالي: الترتيب الأول. توفر لي النشرات والكتيبات والمطبوعات والأدوات المدرسية اللازمة

لي أو لأبنائي. بمتوسط (٢,٧١)، وفي الترتيب الثاني. توعيتي بحقوق في التعليم والتعلم للمرأة بالمنطقة التي اعيش فيها. بمتوسط (٢,٦٩)، وفي الترتيب الثالث. توفر لي وسائل تعليمية مناسبة لتنمية مهارات التعلم والقراءة والمعرفة. بمتوسط (٢,٥٦)، وفي الترتيب الرابع. تتعاون مع المؤسسات التعليمية المتخصصة كالمدارس لتقديم الخدمات اللازمة لي. بمتوسط (٢,٥١)، وفي الترتيب الخامس. توفر لي حوافز تشجعي على الاستمرار في التعليم والتعلم. بمتوسط (٢,٥٠)، وفي الترتيب السادس. تساعدني في الالتحاق ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار. بمتوسط (٢,٤٤)، وتتفق تلك النتائج مع ما أكدت عليه دراسة (Patel.L& Srivastava,K.2006) من أن تمكين المرأة يتحقق ببرامج التعليم وخاصة في المراحل العمرية الأولى، وللنساء الذين يعانون من الأمية من أجل مساعدتهن على استثمار قدراتهن، والخاصة بمكافحة الأمية، نظرًا لأن ما يمثل ثلثي النساء الذين يعانون من المشكلة أميات.

بينما جاء في نهاية الترتيب. توفر لي فرصة تعليمية مناسبة لمستوي استيعابي في اماكن مناسبة ويقدمها اشخاص مؤهلين. بمتوسط (١,٦٠) في الترتيب التاسع، وتوفر لي مكتبة متخصصة للاطلاع والقراءة تتناسب مع لمستوى تعليمي. بمتوسط (١,٥٣) في الترتيب العاشر، وتساعدني في حل مشكلات تسرب ابنائي من مراحل التعليم الأساسي. بمتوسط (١,٤٨)، في الترتيب الحادي عشر، وتنمي مهاراتي للتعامل مع الأجهزة الحديثة (الكمبيوتر) طبقًا لمستوي تعليمي لمحو الأمية الرقمية. بمتوسط (١,٣٧) في الترتيب الثاني عشر، وهي نتائج تتفق مع ما اكدت عليه دراسة (عبدالعزیز، ٢٠٢٣) من ضرورة توفير المتطلبات الإدارية والتنظيمية والبشرية والمالية والمعلوماتية والمتخصصين لتفعيل عائد البرامج علي النساء المعنفات.

الأساليب التخطيطية كمدخل لتمكين المرأة المعنفة زواجيا

جدول رقم (١٦) يوضح مستوى برامج التمكين الصحي

م	التمكين الصحي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
١	توفر لي الكشف الطبي وإجراء التحاليل الطبية	٢,٣٣	٠,٧٣	٧
٢	تساعدني على اجراء العمليات الجراحية	١,٦١	٠,٨٧	١١
٣	تتبع وعيي بالعادات الصحية والغذائية السليمة أو الضارة غير الصحية	٢,٥٩	٠,٦٨	١
٤	توفر لي العلاج الطبي بالمجان أو بأسعار رمزية	١,٨٣	٠,٨٢	١٠
٥	تتبع وعيي بالأمراض المعدية والوبائية وطرق الوقاية منها	٢,٥٣	٠,٦٦	٣
٦	تتبع لدي معارف الصحة الإنجابية	٢,٥٧	٠,٦٤	٢
٧	تساعدني في إجراءات حصولي علي التأمين الصحي لحالتي	١,٩٦	٠,٨٥	٩
٨	تدربني على إسعاف حالات المصابين كالحالات الطارئة	٢,٤٨	٠,٥٨	٥
٩	تدري أنني متكامل خطط العلاج لتشمل الجوانب الجسمية والنفسية والاجتماعية بما يناسب حالتي	١,٤٩	٠,٨٦	١٢
١٠	زيادة قدرتي على المبادرة لاتخاذ القرارات المرتبطة بالرعاية الصحية المؤثرة علي نوعية حياتي	٢,٥٠	٠,٦٠	٤
١١	تتبع وعيي بمشكلات التلوث البيئي وآثارها الصحية على الحياة وكيفية التعامل معها	٢,٤٢	٠,٦٣	٦
١٢	تحرص أن يتعامل معي مقدمي الخدمات الصحية بطريقة مهنية وإنسانية	٢,٠٢	٠,٦٩	٨
	المتوسط	٢,١٧	٠,٧٩	متوسط

يوضح الجدول السابق رقم (١٦) أن مستوى برامج التمكين الصحي (متوسط)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,١٧) بانحراف معياري (٠,٧٩)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي كالتالي: الترتيب الأول. تنمي وعي بالعادات الصحية والغذائية السليمة أو الضارة غير الصحية. بمتوسط (٢,٥٩)، وفي الترتيب الثاني. تنمي لدي معارف الصحة الإنجابية. بمتوسط (٢,٥٧)، وفي الترتيب الثالث. تنمي وعي بالأمراض المعدية والوبائية وطرق الوقاية منها. بمتوسط (٢,٥٣)، وفي الترتيب الرابع. زيادة قدرتي على المبادرة لاتخاذ القرارات المرتبطة بالرعاية الصحية الموثرة على نوعية حياتي. بمتوسط (٢,٥٠)، وفي الترتيب الخامس. تدريبني على إسعاف حالات المصابين كالحالات الطارئة. بمتوسط (٢,٤٨)، وفي الترتيب السادس. تنمي وعي بمشكلات التلوث البيئي وآثارها الصحية على حياتي وكيفية التعامل معها. بمتوسط (٢,٤٢)، ولعل تلك يشير الي أن برامج التمكين الصحي تسهم في الوصول للدعم الطبي والمساعدة القانونية التي يتطلبها توفير الخدمات الطبية وإشباع الاحتياجات الصحية، وهي تشمل على الخدمات التي تعزز الحصول على الخدمة الصحية وتركز هنا على نشر التوعية والتثقيف الصحي وتنمية المعارف المرتبطة بها.

بينما جاء في نهاية الترتيب. تساعدني على إجراء العمليات الجراحية. بمتوسط (١,٦١) في الترتيب الحادي عشر، وتراعي تكامل خطط العلاج لتشمل الجوانب الجسمية والنفسية والاجتماعية بما يناسب حالتي. بمتوسط (١,٤٩) في الترتيب الثاني عشر، وهو ما يؤكد على ضرورة توفير المزيد من الموارد والمتخصصين والتنسيق مع مؤسسات الرعاية الصحية لتوفير تلك الخدمات الملحة للمعنفات زواجيا بشكل تكاملي مستدام.

الأساليب التخطيطية كمدخل لتمكين المرأة المعنفة زواجياً

جدول رقم (١٧) يوضح مستوى برامج التمكين النفسي

م	التمكين النفسي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
١.	تساعدني في التخلص من العزلة وأعراض المشكلة والمشاعر السلبية	٢,٤٥	٠,٦٧	٤
٢.	تساعدني في تعزيز الثقة بالنفس والتخطيط المستقبلي للقرارات الرشيدة	١,٨٨	٠,٧٩	٨
٣.	تخفف الخدمة المقدمة من حدة الاضطرابات النفسية التي تواجهني	١,٤٩	٠,٨٤	١١
٤.	تدعم شعوري بالأمان والاستقرار والسكينة والطمأنينة باستمرار	٢,٣٦	٠,٦٥	٦
٥.	تساعدني في التغلب علي الإحساس بمشاعر الذنب غير المبررة	١,٨٠	٠,٨٧	٩ مكرر
٦.	تساعدني في تحسين الصورة السلبية عن النفس والآخرين والاحترام للذات	٢,٥١	٠,٧٠	٢
٧.	تساعدني في تعديل الاتجاهات السلبية تجاه الآخرين أو المواقف	٢,٦٦	٠,٧٤	١
٨.	تساعدني في التخفيف من الإحساس بالاكتئاب والانتواء	١,٨٠	٠,٨٩	٩
٩.	مساعدتي في استعادة التوازن وتكوين علاقات إيجابية جديدة	٢,٣٩	٠,٦٨	٥
١٠.	توعيتي بأهمية تقدير الذات وحاجة الأسرة والمجتمع لدوري المستقبلي	٢,٤٩	٠,٦٧	٣
١١.	توفر لي المعلومات التي تنمي قدرتي علي حرية الاختيار الواعي للقرارات	٢,٠٣	٠,٦٩	٧
١٢.	تساعدني في التغلب علي الآثار النفسية المترتبة على المشكلة كالخوف والقلق والاكتئاب واضطرابات النوم والأكل	١,٥٢	٠,٨٥	١٠
	المتوسط	٢,١١	٠,٦٩	متوسط

يوضح الجدول السابق رقم (١٧) أن مستوى برامج التمكين النفسي (متوسط)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,١١) بانحراف معياري (٠,٦٩)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي كالتالي: الترتيب الأول.

تساعدني في تعديل الاتجاهات السلبية تجاه الآخرين أو المواقف. بمتوسط (٢,٦٦)، وفي الترتيب الثاني. تساعدني في تحسين الصورة السلبية عن النفس والآخرين والاحترام للذات. بمتوسط (٢,٥١)، وفي الترتيب الثالث. توعيتي بأهمية تقدير الذات وحاجة الأسرة والمجتمع لدوري المستقبلي. بمتوسط (٢,٤٩)، وفي الترتيب الرابع. تساعدني في التخلص من العزلة وأعراض المشكلة والمشاعر السلبية. بمتوسط (٢,٤٥)، وفي الترتيب الخامس. مساعدتي في استعادة التوازن وتكوين علاقات إيجابية جديدة. بمتوسط (٢,٣٩)، وفي الترتيب السادس. تدعيم شعوري بالأمان والاستقرار والسكينة والطمأنينة باستمرار. بمتوسط (٢,٣٦).

بينما جاء في نهاية الترتيب. تساعدني في التغلب على الآثار النفسية المترتبة على المشكلة كالخوف والقلق والاكتئاب واضطرابات النوم والأكل. بمتوسط (١,٥٢) في الترتيب العاشر، وتخفف الخدمة المقدمة من حدة الاضطرابات النفسية التي تواجهني. بمتوسط (١,٤٩) في الترتيب الحادي عشر.

جدول رقم (١٨) يوضح مستوى برامج التمكين المقدمة للمرأة المعنفة زواجياً بشكل إجمالي

م	برامج التمكين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب والمستوى
١	التمكين الاجتماعي	٢,٢٣	٠,٦٩	١
٢	التمكين السياسي	٢,٢١	٠,٦٩	٢
٣	التمكين القانوني	٢,١٤	٠,٧٠	٤
٤	التمكين الاقتصادي	١,٩٨	٠,٧٢	٧
٥	التمكين التعليمي	٢,١٢	٠,٧٣	٥
٦	التمكين الصحي	٢,١٧	٠,٧٩	٣
٧	التمكين النفسي	٢,١١	٠,٦٩	٦
	المتوسط	٢,١٤	٠,٦٦	متوسط

الأساليب التخطيطية كمدخل لتمكين المرأة المعنفة زواجياً

يوضح الجدول السابق رقم (١٨) أن مستوى برامج التمكين المقدمة بالمنظمات غير الحكومية للمرأة المعنفة زواجياً (متوسط)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,١٤)، بانحراف معياري (٠,٦٦)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي كالتالي: الترتيب الأول. التمكين الاجتماعي. بمتوسط (٢,٢)، وفي الترتيب الثاني. التمكين السياسي. بمتوسط (٢,٢١)، وفي الترتيب الثالث. التمكين الصحي. بمتوسط (٢,١٧)، وفي الترتيب الرابع. التمكين القانوني. بمتوسط (٢,١٤)، وفي الترتيب الخامس. التمكين التعليمي. بمتوسط (٢,١٢)، وفي الترتيب السادس. التمكين النفسي. بمتوسط (٢,١١)، وفي الترتيب السابع. التمكين الاقتصادي. بمتوسط (١,٩٨)، وبهذا تكون النتائج قد أكدت (عدم صحة) الفرض الثاني للدراسة، والذي كان مؤداه. من المتوقع أن يكون مستوى برامج التمكين المقدمة للمرأة المعنفة زواجياً (منخفض)، وذلك في ضوء اختبار صحة الفروض الفرعية المنبثقة عن الفرض الثاني للدراسة، والتي جاءت نتائجها بشكل إجمالي (متوسط).

جدول رقم (١٩) يوضح العلاقة بين الأساليب التخطيطية بالمنظمات غير الحكومية

وبرامج تمكين المرأة المعنفة زواجياً

متغيرات الدراسة	التمكين الاجتماعي	التمكين السياسي	التمكين القانوني	التمكين الاقتصادي	التمكين التعليمي	التمكين الصحي	التمكين النفسي	إجمالي برامج التمكين
الأساليب الوقائية	**٠,٨٧٧	**٠,٨٨٢	**٠,٩٢٤	**٠,٨٩٥	**٠,٩٥٣	**٠,٩١٦	**٠,٩٣٩	**٠,٧٨٤
الأساليب العلاجية	**٠,٨٦٩	**٠,٩٣٦	**٠,٩١٧	**٠,٨٦٨	**٠,٨٧٩	**٠,٨٤٩	**٠,٩٤٧	**٠,٨٩٥
الأساليب الإنمائية والتأهيلية	**٠,٩١١	**٠,٩٤٣	**٠,٨٩٠	**٠,٩٤٧	**٠,٩١٨	**٠,٨٦٩	**٠,٩٥٣	**٠,٧٩١
أجمالي الأساليب التخطيطية	**٠,٨٨٥	**٠,٩٢٠	**٠,٩١٠	**٠,٩٠٣	**٠,٩٠٠	**٠,٨٧٨	**٠,٩٤٦	**٠,٨٢٣

**دال معنوي عند مستوى (٠,٠١) *دال معنوي عند مستوى (٠,٠٥)

يوضح الجدول السابق رقم (١٩) وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) بين أستبيان الأساليب التخطيطية بمؤشراتها (الوقائية والعلاجية والانمائية والتأهيلية)، وإجمالي الاساليب التخطيطية، وبين أستبيان برامج التمكين المقدمة للمرأة المعنفة زواجيا بمؤشراتها للتمكين (الإجتماعي والسياسي والقانوني والاقتصادي والتعليمي والصحي والنفسي)، وإجمالي برامج التمكين، وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون، وبهذا تكون النتائج قد تحققت احصائيا من صحة الفرض الثالث للدراسة والذي كان مؤداه من المتوقع وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الاساليب التخطيطية بالمنظمات غير الحكومية وتمكين المرأة المعنفة زواجيا.

تاسعا: النتائج العامة للدراسة

١ - النتائج الخاصة بالموجهات النظرية للدراسة:-

اشارت نتائج الدراسة التي اعتمدت على النظريات التالية إلى الآتي:

أ- (النظرية البنائية الوظيفية) أن العنف الأسري بشكل عام والموجه ضد المرأة المتزوجة بشكل خاص هو نتاج للظروف الأسرية والمجتمعية غير المواتية وغير الملائمة مما يؤدي لعدم التوازن والخلل في العلاقات داخل النظام الأسري، وبينه وبين الجماعات والنظم الاجتماعية المعنية بتحقيق التوازن، وخاصة نظم الرعاية الاجتماعية الكائن في المنظمات غير الحكومية المعنية بمواجهة العنف الأسري الناتج عن الخلل الوظيفي من أجل تمكين المرأة المعنفة زواجيا من خلال برامجها المختلفة للوصول لهذا الهدف، إلا أن الأساليب التخطيطية المستخدمة في ذلك جاءت بمستوى (متوسط)، وانعكست على البرامج التمكينية كأداة لتحقيق ذلك التوازن.

ب- (مدخل التمكين) ويمثل مجموعة متكاملة من المبادئ والأبعاد والاستراتيجيات والآليات التي تستهدف مواجهة مشكلات المرأة المعنفة وإشباع احتياجاتها وتنمية قدراتها والتي تتمحور هنا في أساليب التخطيط المستخدمة لتطبيقها على أرض الواقع في صورة برامج التمكين المقدمة والتي جاءت بمستوى (متوسط) مما يستلزم معه العمل على تطوير واستخدام المزيد من هذه الأساليب الاستخدام الأمثل، وخاصة الأساليب الوقائية والإنمائية والتأهيلية وكلاهما جاء بمستوى (متوسط) وما ينعكس على ترجمتهما لبرامج تشمل كل أبعاد ومؤشرات التمكين.

ج- (أسلوب دلفي) وهو أسلوب تخطيطي في الأصل يمثل أفضل الأساليب الاستشرافية للتنبؤ بالمستقبل للوصول لتصورات للأساليب والأدوات المناسبة لتمكين المرأة المعنفة زواجياً، بالاستفادة والاستعانة بآراء الخبراء والمتخصصين بكافة المنظمات المعنية بتمكين المرأة ومناهضة العنف لإعادة صياغة الأساليب الحالية كروية وتصور وطريق لتحقيق الأهداف المنشودة، وإمكانية ترجمتها لبرامج فعالة بتصوراتهم لاستكشاف وتحديد المشكلات والتوصل لفهم كيفية معالجتها بالأساليب التخطيطية المناسبة، سواء توفر هؤلاء بالمنظمات غير الحكومية أو بغيرها كخبراء في المجال لتحليل وتطوير هذه الأساليب والبرامج، وتحديد الحلول وفقاً للمنهجية العلمية المقننة بموضوعية وحيادية تامة، بل وبميزة إخفاء شخصياتهم والاقتصاد في الوقت والتكلفة، خاصة وأن الأساليب التخطيطية المستخدمة حالياً ككل قد جاءت بمستوى (متوسط).

٢- النتائج الخاصة باختبارات الفروض:-

أ - أثبتت النتائج (عدم صحة) الفرض الأول للدراسة والذي كان مؤداه. من المتوقع أن يكون مستوى الأساليب التخطيطية المستخدمة بالمنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة المعنفة زواجياً (منخفض)، وقد أمكن التحقق من ذلك من خلال تحديد مستوى الفروض الفرعية المنبثقة عن الفرض الأول للدراسة، والتي جاءت نتائجها بشكل إجمالي (متوسط) وهي كالتالي:-

- أن مستوى الأساليب الوقائية المستخدمة في تمكين المرأة المعنفة زواجياً. (متوسط).

- أن مستوى الأساليب العلاجية المستخدمة في تمكين المرأة المعنفة زواجياً. (متوسط).

- أن مستوى الأساليب الإنمائية والتأهيلية المستخدمة في تمكين المرأة المعنفة زواجياً. (متوسط).

ب - أثبتت النتائج (عدم صحة) الفرض الثاني للدراسة والذي كان مؤداه. من المتوقع أن يكون مستوى برامج التمكين المقدمة بالمنظمات غير الحكومية للمرأة المعنفة زواجياً (منخفض)، وقد أمكن التحقق من ذلك من خلال تحديد مستوى الفروض الفردية المنبثقة عن الفرض الثاني للدراسة، والتي جاءت نتائجها بشكل إجمالي (متوسط)، وهي كالتالي:

- أن مستوى برامج التمكين الاجتماعي المقدمة للمرأة المعنفة زواجياً (متوسط).

- أن مستوى برامج التمكين السياسي المقدمة للمرأة المعنفة زواجياً (متوسط).

- ان مستوى برامج التمكين القانوني المقدمة للمرأة المعنفة زواجياً (متوسط).
- ان مستوى برامج التمكين الاقتصادي المقدمة للمرأة المعنفة زواجياً (متوسط).
- ان مستوى برامج التمكين التعليمي المقدمة للمرأة المعنفة زواجياً (متوسط).
- ان مستوى برامج التمكين الصحي المقدمة للمرأة المعنفة زواجياً (متوسط).
- ان مستوى برامج التمكين النفسي المقدمة للمرأة المعنفة زواجياً (متوسط).
- هـ- أثبتت النتائج (صحة) الفرض الثالث للدراسة والذي كان مؤداه. من المتوقع وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الأساليب التخطيطية بالمنظمات غير الحكومية وتمكين المرأة المعنفة زواجياً.
- ج- أظهرت نتائج الدراسة أن معوقات تحقيق الأساليب التخطيطية بالمنظمات غير الحكومية لاهدافها في تمكين المرأة المعنفة زواجياً. قد جاءت بمستوى (مرتفع).
- د- أظهرت نتائج الدراسة أن مقترحات تحقيق الأساليب التخطيطية بالمنظمات غير الحكومية لأهدافها في تمكين المرأة المعنفة زواجياً، قد جاءت بمستوى (مرتفع).
- ٣- النتائج الخاصة بأهم المؤشرات المستخلصة لتفعيل الأساليب التخطيطية المستخدمة بالمنظمات غير الحكومية، وكذلك برامج التمكين المقدمة بها للمرأة المعنفة زواجياً، وتدعيم المقترحات، ومواجهة المعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك الهدف.

أ- مؤشرات خاصة بالأساليب التخطيطية المستخدمة:-

١- الأساليب الوقائية:

- أن تصاغ الأهداف النهائية كمرشد بعد مراجعة الاهداف المستمدة من رؤية ورسالة المنظمات غير الحكومية دوريا بمشاركة الادارات أو الاقسام لإمكانية تنفيذها ومتابعتها وتقويمها.
- اتخاذ القرارات باستقلالية في ضوء التحديد الدقيق لنتائجها المحتملة واكتشاف جميع السيناريوهات الممكنة لتنفيذها.
- تحليل البيئة الداخلية (نقاط القوة والضعف) والبيئة الخارجية (الفرص والتهديدات) قبل اختيار الأساليب وأدوات تطبيقها.
- إجراء المسوح أو البحوث الميدانية لتحديد أبعاد المشكلة والمتأثرين بها وخصائصهم ديموجرافيًا.
- الرجوع لنتائج البحوث الحديثة أو التقارير المتخصصة في اختيار البرامج المقترحة للتطبيق وتحديد البدائل الممكنة لها.
- تحديد الاساليب الوقائية لما يحتمل ان يحدث والاستعداد لما سيحدث بالبرامج المناسبة كاستشراف للمستقبل (اسلوب السيناريو).
- تحديد معايير أولويات البرامج المقدمة وأماكن توزيعها جغرافيًا.
- تحليل المتغيرات الديموجرافية للفئات المستهدفة وظروف وأوضاع المجتمع لتحديد البرامج الوقائية الملائمة.

٢- الأساليب العلاجية:

- تقويم عائد البرامج المقدمة في تحقيق الأهداف الخاصة بالمنظمات غير الحكومية.
- تحليل مشاكل النساء المعنفات وامتداداتها للتعامل معها كوحدة واحدة.

- إشراك كافة الأطراف ذات الصلة من داخل وخارج المنظمات غير الحكومية في اختيار الأساليب العلاجية والادوات المناسبة لتطبيقها أو تطويرها.
 - توفر فرق عمل متخصصة للتعامل مع مشكلات النساء المعنفات طبقاً لتقدير الموقف.
 - تحليل مشاكل النساء المعنفات بالاستعانة بالخبراء والمتخصصين لتقديم خطط العلاج الملائمة.
 - الاعتماد على خطوات حل المشكلة كأسلوب فعال للتخطيط لعلاج مشكلات المعنفات (بتحديد المشكلة وجمع البيانات وتحديد الأهداف ووضع الخطة وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها).
- ٣- الأساليب الإنمائية والتأهيلية:
- التحليل العلمي للتقارير والإحصائيات لتحديد معدلات انتشار الظاهرة جغرافياً كمؤشرات للعمل.
 - استطلاع رأي قادة المجتمع وممثليه في اختيار الأساليب الإنمائية والتأهيلية والادوات التي تترجمها علي ارض الواقع.
 - تحليل أثر السياسات على أداء المنظمات غير الحكومية المعنية بتوفير برامج التمكين للمستهدفين.
 - رسم صورة وافية عن كافة البدائل التي يكون فيها تمكين المرأة المعنفة قاعدة للاهداف الاستراتيجية التنموية والبدائل الافرع الرئيسية وخيارات كل بديل افرع ثانوية.
 - الاستفادة من مصفوفة القرارات في اتخاذ القرارات الرشيدة كتحديد مشكلات المعنفات زواجياً واولوياتها والموارد والبدائل والمهام لمواجهتها.

- تقدير فاعلية البرامج الحالية بالمقارنة بين التكاليف والعائد منها في تنمية قدرات المستهدفين واعتمادهم علي أنفسهم الي أقصى حد استطاع.
- الاستعانة بشجرة القرار لفهم وتوقع النتائج المحتملة قبل اتخاذ القرارات.
- تحليل العائد بالتركيز على الاهداف المحققة فعليا ومدي الانحراف عن التوقعات.
- ب- مؤشرات خاصة ببرامج التمكين المقدمة للمرأة المغنفة زواجياً:-
 - ١- التمكين الاجتماعي.
 - تنمية المهارات الحياتية لاعتماد المستفيدات على النفس ومواجهة مشاكل الحياة كمهارات الاتصال وحل المشكلة واستثمار الموارد.
 - تنمية قدرات المستفيدات على مواجهة مشكلات الأبناء وتقديم المشورة المناسبة لهم.
 - ٢- التمكين السياسي:
 - أكساب المستفيدات مهارة المطالبة بالحقوق في اطار مكافحة التمييز ضد المرأة.
 - توعية المستفيدات بآليات الممارسة السياسية للمشاركة في اتخاذ القرارات المجتمعية.
 - إكساب المستفيدات مهارات التفاوض للوصول لحقوقهم.
 - ٣- التمكين القانوني:
 - مساعدة المستفيدات في التغلب علي المشاكل التي تحول دون تمتعهم بحقوقهم القانونية.
 - متابعة المستفيدات في سير القضايا وتنفيذ الأحكام باستمرار.

- أن تتواصل المنظمات غير الحكومية باستمرار مع مكاتب الاستشارات القانونية أو المؤسسات الحقوقية لحصول المستفيدات علي حقوقهم.
- توعية المستفيدات بحقوقهم في حالات البطالة أو الحصول علي العمل أو التأمين.
- ٤- التمكين الاقتصادي:
 - توفر التدريب المهني للمستفيدات على بعض الحرف والصناعات التي يمكن أن تتلائم قدراتهم وتوفر لهم دخل مناسب.
 - توفر التمويل اللازم لإقامة مشروعات إنتاجية صغيرة أو المساعدة الفنية أو استخراج حساب بنكي للمستفيدات بنفسها أو بالتنسيق مع المنظمات التمويلية الأخرى
 - توفر فرص التشغيل للمستفيدات أو حصولهم على العمل بالتنسيق مع المؤسسات الأخرى.
 - توفر المعرفة والخبرة بالإدارة المالية للمشروعات الانتاجية الصغيرة أو تسويق منتجاتها.
- ٥- التمكين التعليمي:
 - توفر فرص تعليمية مناسبة لمستوي استيعاب المستفيدات في اماكن مناسبة وأن يقدمها اشخاص مؤهلين.
 - توفر مكثبات متخصصة للاطلاع والقراءة تتناسب مع المستوي التعليمي للمستفيدات.
 - ان تساعد في حل مشكلات تسرب أبناء المستفيدات من مراحل التعليم الأساسي.

- تنمية مهارات التعامل مع الأجهزة الحديثة (الكمبيوتر) طبقاً لمستوى تعليم المستفيدين لمحو اميتهم الرقمية.
- ٦- التمكين الصحي:
 - مساعدة المستفيدين علي إجراء العمليات الجراحية.
 - مراعاة تكامل خطط العلاج لتشمل الجوانب الجسمية والنفسية والاجتماعية بما يناسب حالات المستفيدين.
- ٧- التمكين النفسي:
 - مساعدة المستفيدين في التغلب علي الآثار النفسية المترتبة علي المشكلة كالخوف والقلق والاكتئاب واضطرابات النوم والأكل.
 - تركيز الخدمات المقدمة فعليا علي التخفيف من حدة الاضطرابات النفسية التي تواجه المستفيدين.
- ج- مؤشرات خاصة بتدعيم مقترحات تحقيق الأساليب التخطيطية بالمنظمات غير الحكومية لاهدافها في تمكين المرأة المعنفة زواجيا، والتي جاءت مرتبة طبقا لأهميتها كالتالي:-
 - التقييم المستمر لعائد البرامج التمكينية والاستفادة من التغذية العكسية لتطوير البرامج المقدمة.
 - اختيار الأسلوب التخطيطي الأمثل بعد التحديد الدقيق لأولويات احتياجات المعنفات زواجيا بالأسلوب العلمي.
 - التركيز علي الأساليب الوقائية والإنمائية والتأهيلية كاستراتيجيات وقائية لمنع ظهور المشكلات واكتشاف وتنمية القدرات للمستهدفين.
 - التحديد الدقيق لانساق الممارسة للمستهدفين من الأساليب التخطيطية بدقة.

- زيادة الموارد والمخصصات المالية وتوجيهها باستقلالية لتطوير وابتكار الأساليب التخطيطية والادوات المناسبة لتطبيقها علي ارض الواقع.
- زيادة أعداد الأخصائيين الاجتماعيين بالمنظمات غير الحكومية للتعامل مع الاعداد والحالات المتزايدة للمعنفات زواجيا بشكل مهني يشمل كافة ابعاد التمكين.
- الدراسة الواقعية لمشاكل المعنفات لتحديد الأساليب التخطيطية المثلي للتعامل معها.
- الاستعانة بالخبراء والمتخصصين لتحديد الأساليب التخطيطية المناسبة أو تطويرها واقتراح الاستراتيجيات والتكتيكات المناسبة لتطبيقها.
- نشر المعلومات الخاصة بإمكانيات المنظمات غيرالحكومية للمعنفات زواجيا والمنظمات الاخرى التي يمكن الاستفادة من دعمها ومساعدتها لهم.
- توفر الموارد البشرية بالكم والكيف المناسبين لانجاز الأهداف الحالية أو المستقبلية.
- استخدام الوسائل الإعلامية المناسبة بالمجتمع المحلي لإبراز الإنجازات والتعريف بالمشكلات التي تواجهها المنظمات غير الحكومية في تحقيق أهدافها.
- تقدير احتياجات المعنفات زواجيا بالوسائل العلمية للتنبوء بالبرامج التمكينية المناسبة لمقابلتها مستقبلا.
- توفر أماكن مجهزة لاستقبال المعنفات زواجيا وتقديم البرامج التمكينية اللازمة لحالة كل منهم علي حده.

د- مؤشرات خاصة بمواجهة معوقات تحقيق الأساليب التخطيطية بالمنظمات غير الحكومية لأهدافها في تمكين المرأة المعنفة زواجياً، والتي جاءت مرتبة طبقاً لأهميتها كالتالي:-

- توفر الموارد والإمكانات اللازمة لاستيعاب الزيادة المستمرة في إعداد طالبي المساعدة.

- تطوير قواعد البيانات لتوفير معلومات دقيقة وحديثة عن المستهدفين من البرامج التمكينية.

- توفر البنية التحتية المخصصة لتقديم برامج الايواء أو التأهيل كالمباني والقاعات والأجهزة والاثاث.

- زيادة أعداد وحدات الخدمة اللازمة لتقديم البرامج التمكينية للنساء المعنفات زواجياً.

- قياس عائد البرامج التمكينية المقدمة في اشباع احتياجات المستفيدات.

- توفر التمويل اللازم للتخطيط للبرامج أو لتفعيل الأساليب الحالية وتطويرها.

- توفر الأعداد الكافية والمناسبة من العاملين أو المشرفين لتقديم البرامج التمكينية.

- اهتمام جميع المتعاملين مع المرأة المعنفة زواجياً بفحص الشكاوي والمقترحات المختلفة لهم واشراكهم في خطط العلاج لمشكلاتهم.

- تركيز بعض البرامج التمكينية المقدمة في إيجاد حلول جذرية لمشاكل المعنفات زواجياً كالفقر والامية والبطالة.

- زيادة اليات التكامل أو الشراكة مع المنظمات الحكومية والأهلية الاخرى ذات الصلة بتمكين المرأة ومناهضة العنف علي المستوى الافقي والراسي.

الأساليب التخطيطية كمدخل لتمكين المرأة المعنفة زواجيا

- متابعة المستفيدات جغرافيا أو الوصول لاماكن تواجدهم.
- الاعلام عن البرامج المقدمة بوسائل كافية أو مناسبة للمستفيدات أو لثقافة وظروف المجتمع المحلي.
- تشجيع مشاركة المعنفات زواجيا في خطط العلاج أو الانشطة المقدمة أو اتخاذ القرارات المعبرة عن احتياجاتهم الحقيقية بالوسائل المناسبة لمستوياتهم الإجتماعية والتعليمية والثقافية.

مراجع البحث

- ابن منظور (١٩٩٧): لسان العرب، المجلد الثالث، الطبعة الاولى.
- احمد، نشوى توفيق (٢٠٠٤): تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية. دراسة اجتماعية بمدينة القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، (بتصرف).
- احمد، عبير محمد عبد الحميد (٢٠٢٠): مشكلات المرأة المعنفة ودور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية في التخفيف منها، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد التاسع والاربعون، المجلد الاول، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
- ابو ترابه، سعاد عبد الكريم علي (٢٠٢١) العنف ضد المرأة ودور الخدمة الاجتماعية في الحد منه، مجلة الجامعي، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، العدد الرابع والثلاثون، كلية التربية ناصر، جامعة الزاوية بنغازي.
- احمد، درويش (٢٠١٧): الحماية القانونية للمرأة ضحية العنف، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثامن عشر، الجزائر.
- المعهد العالمي للفكر الإسلامي (٢٠١٥): الأسرة المسلمة في ظل التغيرات المعاصرة، الطبعة الأولى، عمان، دار الفتح.
- المجلس القومي للمرأة (٢٠٠٩): دراسة العنف ضد النساء في مصر، ملخص النتائج. بالتعاون مع هيئة المعونة الأمريكية، <http://NCW.GOV.eg>.
- السمالوطي، أقبال الامير (٢٠٠٧): دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة، المؤتمر السنوي لمركز تعليم الكبار بالاشتراك مع

- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة عين شمس.
- السمالوطي، اقبال الامير (٢٠٠٨): التخطيط بالمشاركة في مصر، القاهرة، المطبعة الإسلامية الحديثة.
- السكري، أحمد شفيق (٢٠٠١): التخطيط الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية، طنطا، مطبعة جامعة طنطا، ٢٠٠١ (بتصرف).
- السكري وعرفان، احمد شفيق ومحمود محمد (٢٠٠٦): مدخل في التخطيط للتنمية، الفيوم، دار الصفوة للنشر والتوزيع (بتصرف)
- السروجي وآخرون، طلعت مصطفى (٢٠٠٨): التخطيط الاجتماعي، أسس وتطبيقات، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان
- السويديان، طارق محمد (٢٠٠٧): كيف تكتب خطة استراتيجية.
- الساعدي، رحيم محمد (٢٠١٨): إصلاح التعليم في العراق وتطبيق تقنية دلفاي في الدراسات المستقبلية، مجلة الفلسفة، العدد الثامن عشر، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية.
- الصلاح والشاروف، ميس اسامة، ومحمد علي (٢٠١٥): دور وحدة الأسرة الآمنة في مؤسسة نهر الأردن في تمكين النساء المعنفات، دراسة تقييمية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الثاني والاربعون، العدد الثالث، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية.
- المانع، اشواق سليمان (٢٠١٣): تقدير احتياجات المرأة المعنفة من وجهة نظر المهنيين والخبراء الذين سبق لهم التعامل مع قضية العنف الاسري، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الخامس والثلاثون الجزء التاسع، كلية الخدمة

- الإجتماعية، جامعة حلوان.
- المسيري، نوال وآخرون (١٤٣٤هـ): مقدمة في الخدمة الاجتماعية بمنظور معاصر، الرياض، مكتبة الرشد.
- النجار، فريدة (٢٠٠٧): التجديد التنظيمي لمنظومات التعليم في القرن الحادي والعشرين، اليات الاعتماد .ادارة الجودة الشاملة التخطيط الاستراتيجي، الإسكندرية، الدار الجامعية.
- بلعيد، صالح (٢٠٠١): نظرية النظم، الطبعة الاولى، الجزائر العاصمة، دار ترهونة
- بركات، وجدي محمد (٢٠٠٥): تفعيل الجمعيات الخيرية التطوعية في ضوء سياسات الإصلاح الاجتماعي بالمجتمع العربي المعاصر، بحث منشور، المؤتمر العلمي الثامن عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
- حيدر، وحيدة حامد (٢٠١٠): دور برامج اتحاد المرأة الأردنية في تمكين النساء المعنفات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان.
- حبيب، جمال شحاتة (٢٠٠٩): الممارسة العامة. منظور حديث في الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
- حمزاوي، محمد أحمد خليل (٢٠٠٩): التخطيط لمساندة منظمات المجتمع المدني لتأدية وظائفها في ضوء التغيرات المعاصرة، مرجع دراسة وصفية مطبقة علي منظمات المجتمع المدني بفكر الشيخ، المؤتمر العلمي الثاني والعشرون، المجلد الثاني عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
- حماده، مصطفى عمر (١٩٩٨): السكان وتنمية المجتمعات الجديدة،

- دراسة انثروبولوجية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية (بتصرف).
- حلمي، اجلال إسماعيل (٢٠٠٣): اعادة الهيكلة الرأس مالية. تمكين أم تهميش للمرأة المصرية، دراسة حالة لعينة من المستفيدات من الصندوق الاجتماعي للتنمية، كلية الآداب، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة.
- حلمي، إجلال إسماعيل (٢٠٠٦): رؤية مستقبلية للتمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في محافظة القاهرة، المجلس القومي للمرأة، المؤتمر السادس. التمكين الاقتصادي للمرأة. طريق للتقليل من الفقر، الإسماعيلية، القاهرة، (بتصرف).
- حلمي، اجلال إسماعيل (١٩٩٩): العنف الأسري، القاهرة، دار قباء للطباعة.
- حسن، صالح (٢٠١٠): أساسيات الارشاد الزواجي والأسري، الطبعة الاولى، عمان، دار الصفا للنشر.
- خزام، منى عطيه (٢٠١٢): إدارة المؤسسات الاجتماعية في بيئة متغيرة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
- دشاش، نادية (٢٠٠٦): عنف الزوجة ضد الزوج، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة.
- سرحان، محمود عرفان (٢٠١١) آليات المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة من الاندماج في تنمية المجتمع، أبحاث المعهد الربيعي الدولي الثالث، المغرب، فاس.
- شعبان، سليم شعبان (٢٠٠٩): العلاقة بين محكات تحديد الأولويات واختيار الأسلوب التخطيطي للخدمات الاجتماعية بالمنظمات الاجتماعية، بحث مطبق على إدارات التخطيط

بمديرية التضامن الاجتماعي والتربية والتعليم والشباب بمحافظة بورسعيد، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد السابع والعشرون، المجلد الثاني، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلون.

- شلبي، عماد الدين عبد الحي (٢٠١٣): الآليات التخطيطية لتفعيل الإدارة الرشيدة بالجمعيات الأهلية، دراسة مطبقة على الجمعيات الأهلية بمدينة زفتي بمحافظة الغربية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الخامس والثلاثون، المجلد السابع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

- صالح، امانى (٢٠٠٢): التمكين السياسي في الوطن العربي. الشروط والمحددات. دراسة حالة التمكين السياسي في الكويت وقطر، جمعية دراسات المرأة والحضارة، القاهرة.

- عمر، وشعبان، بنور ميلاد، وخليفة مصباح (٢٠١٨) الخدمة الاجتماعية ودورها في التعامل مع ظاهرة العنف ضد المرأة، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، العدد الثامن، جامعة المرقب، كلية الآداب والعلوم.

- عويس، محمد محمود إبراهيم (١٩٩٦): التخطيط الاجتماعي . المهام والأساليب بين التنظير والتطبيق، المؤتمر العلمي التاسع، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم.

- علي، ماهر أبو المعاطي (٢٠٠٣): الخدمة الاجتماعية في مجالات الممارسة المهنية، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، (بتصرف).

- عيد، نور الايمان اشرف محمد (٢٠٢١): استراتيجية التمكين كالية

- لمساعدة مراكز استضافة وتوجيه المرأة المعنفة علي تحقيق أهدافها،
مجلة دراسات في الخدمة الإجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الرابع
والخمسون، الجزء الثالث، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان
- عبدالعزيز، وائل عبد العزيز يوسف (٢٠٢٣): العائد الاجتماعي
لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة، مجلة دراسات في الخدمة
والعلوم الإنسانية، العدد الحادي والستون، الجزء الرابع، كلية الخدمة
الإجتماعية، جامعة حلوان.
- عبد العظيم، طه حسين (٢٠٠٨): سيكولوجية العنف العائلي
والمدرسي. الطبعة الاولى. الإسكندرية، الدار الجامعية، (بتصرف)
- عبد الجواد، سلوي عبدالله (٢٠٠٩): استخدام استراتيجية التمكين
لمساعدة المرأة المعيلة علي مواجهة مشكلاتها، مجلة دراسات في
الخدمة الإجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد السادس والعشرون،
المجلد الرابع، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان.
- غنيم، عثمان محمد (٢٠٠٨): التخطيط. أسس ومبادئ عامة،
عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع (بتصرف).
- فرحات، رانيه حكمت (٢٠٠٥): العنف ضد المرأة، مجلة هدى
الإسلام، العدد الخامس، المجلد التاسع والاربعون، وزارة الأوقاف
والشئون والمقدسات الإسلامية، عمان.
- قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية (٢٠٠٤): مادة (١) مجلس
الشعب ج. م. ع. رقم (٨٤).
- كرادشة، منى (٢٠٠٩): سيكولوجية الرجل العنيف والمرأة المعنفة،
الطبعة الاولى، جامعة اليرموك، الأردن.
- مجمع اللغة العربية (بدون ت.): المعجم الوسيط، القاهرة، المجلد

الاول.

- معلوف، لويس (١٩٩٣): المنجد في اللغة والإعلام، بيروت،

المطبعة الكاثوليكية.

- Angeli, Dave's,(2013):Strategic Aliance away for world for violence against women, tatainstiture of social seinces Mumbai, india
- Aganst women in Nsuka education zine , enugustate Nigeria, U.S., China education , Review, 3 (4)
- Brilliant.L, Eleannor(1993) Voluntarism in Encyclopesia of social work. 19 th U.S.A. NASW
- Daniela,Velte & EL .At (2006)The euren del scenarios, edurop's energy system by 2030, working document version 1,7 Institut Fur zukun frsstudien and techanologie bewtrung, werkstatt berichte institute for future studies and tecnology assessment berlin,
- Ellsberg.M&Morton.M&Arango .D&gennar F.&Kiplesun d.s&Contreras.M (2014)Violence against women and girls,prevention of violence against women and gairls, what doesthe evidence says,. Http ://ds.doi.org
- Hawkins&Eklund ,Bcrtara, Susan, Eklund(1990)Planning processes cutcomes for An aging population with development disabilities , Journal of mental Refardation. Vol 28, No1
- Illy&Dubois, Karla Krogsrud,Brenda(2011)Social work an empowering profession , Boston, Allyin and dbacon
- Knott, J,paul(2006)Atypology of strategy Tool Application management decision , Journal, Vol. 44 ,

N. 5

- Mishra, Cuman(2016)Hepsychological facets of women empowerment at her work place, international Journal of Recent Trends in Journal id Recent trends In engineering research,vol2
- Moser's(2014)(gender planning and development Revisiting deconstructing and reflecting London caren levy and Barbara Lipietz
- Moward,Jones(1990)Social work welfat In Third word development, macmikllan education London
- Oyeoku, E & Meziobi. D. Zegbe. N. & Obliquely (2013)Public sensitization as stool for preventing domestic violence
- Patel, L&srivastatava,K(2006)Communitly mobilization gender equality and resource mobilization in adult education, international, Ournal of educational development. (26)
- Scott&John,fulcher.j,(2002)sociology, second edition, oxford press. scott&John,fulcher.j,(2002)sociology, second edition, oxford press
- Thakur.S.R &Ngarwak.Y.O(2003)Concepts and terms in educational planning , Agudude book, National institute of education al Planning and Hdministration, New Delhi, taojin,Boryung, Jusit (2003)In incorporating non statistics, into Delphi studies In Librar yond information Science information, Research aninterna, tonal Electronic Journal.